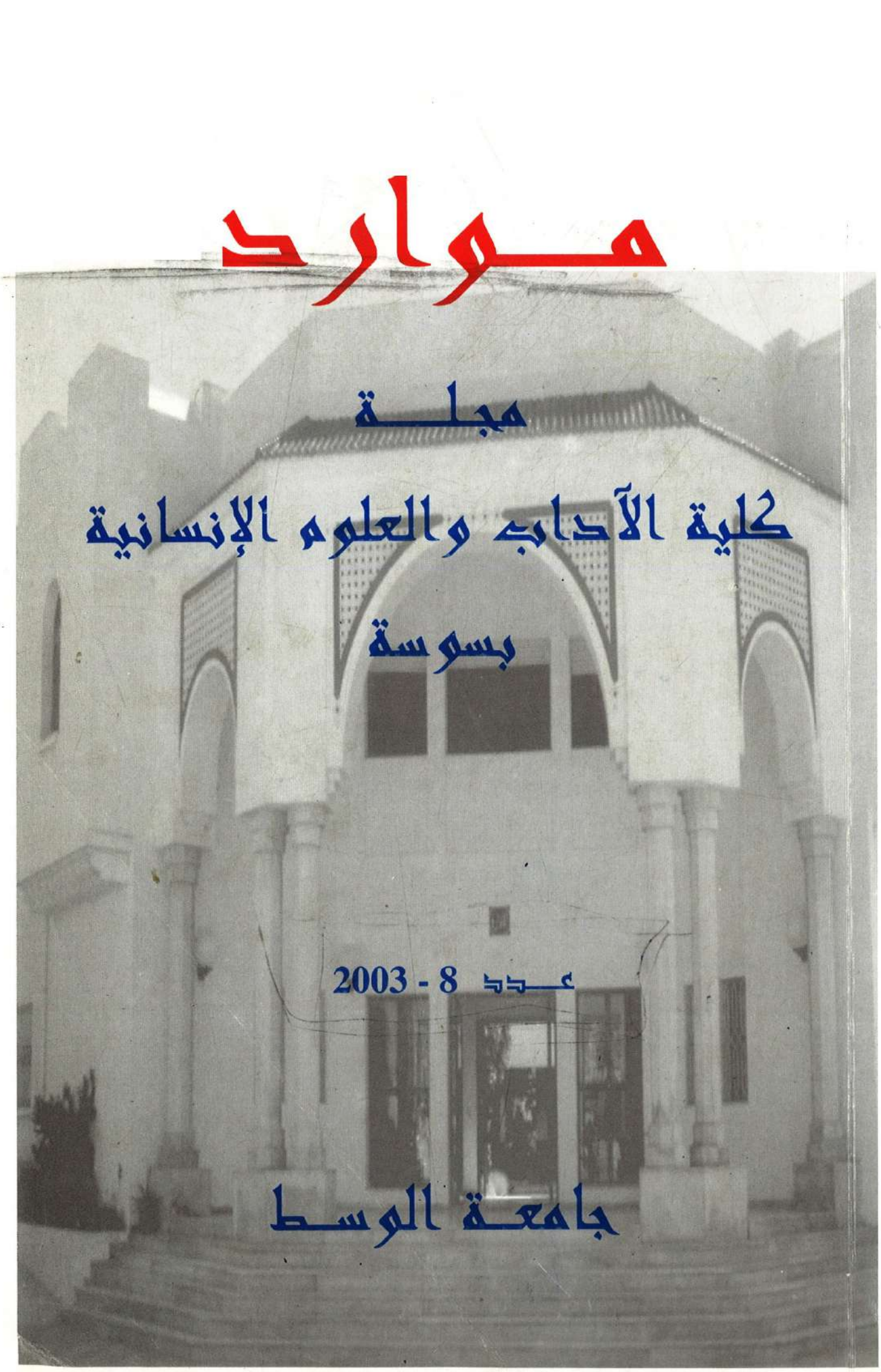

موارد

مجلة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بسوسة

عدد 8 - 2003

جامعة الوسط

الفهـــرس

الهادي الجطلاوي : الألفاظ الأحديّة التواتر في القرآن : دراسة إحصائية أسلوبية 9

أحمد حيزم : حدث الإتّباع 83

سماح حمزة : الطهارة في المتخيّل الإسلامي : طهارة الروح أم الجسد ؟ 145

أميرة غنيم : تنوّع الجهة الزمانية ودور النواسخ الفعليّة في توجيهها 167

جميل بن علي : تفاعل الأجناس الأدبية في المقامة 195

عدنان المنصر : في السياسة الأهلية لحكومة الجمهورية - الباي في باريس- 219

محي الدين لاغة : معركة اليرموك , مصادر القرون الثلاثة الأولى نموذجا 267

في السياسة الأهلية لحكومة الجمهورية
- الباي في باريس -

عدنان المنصر (*)

تقديم

اقتضى منهج السلطات الفرنسية في تنظيم وجودها بتونس المحافظة على دور هام للمؤسسات العتيقة التي كانت قبل 1881 تؤطر المجتمع المحلي بغض النظر عن جدوى تلك المؤسسات. لقد دفعت هذه النظرة البراغماتية إلى محاولة الاستفادة القصوى من مؤسسات فعالة ذات سيطرة قوية على الأهالي وقليلة التكاليف، غير أن المنفعة الأكبر من خلال الإبقاء على هذه المؤسسات هو منح نظام الحماية الغطاء السياسي الذي كان يحتاج إليه ليصبح نظاما "شرعيا" . تلك الحاجة هي التي تفسر قرار السلطات الفرنسية بالمحافظة على المؤسسة الحسينية رغم الإغراءات التي كان يمثلها الإلحاق ورغم الصعوبات التي كانت تطرأ أحيانا على العلاقات بين الطرفين. ذلك أن استمرار وجود هذه المؤسسة لحوالي قرنين من الزمن "دليل على نجاعتها في حكم الأهالي" وأنه لا جدوى من "فرض أنظمة عصرية على مجتمع في أدنى درجات الانحطاط التاريخي" إلى غير ذلك من التبريرات التي احتوت عليها الأدبيات الاستعمارية.

من هنا فإن دراسة سير هذه المؤسسات التي حافظت على وجودها تحت الحماية يستند إلى قناعة واضحة لدينا بأن هذه المؤسسات،

---

*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

رغم ما قد توسم به من هامشية، كانت جزءا من أدوات السيطرة على المجتمع المحلي استخدمته السلطات الجديدة لخدمة أهداف الهيمنة لديها. ونريد في هذا المقال العودة في الحقيقة لدراسة جانب لم نوله الاهتمام الذي يستحق في دراساتنا السابقة حول المؤسسات التونسية تحت الحماية [1]، وهو المتعلق بالزيارات التي تعود البايات التونسيون القيام بها لفرنسا من حين إلى آخر في إطار سياسة الولاء التي كانت السلطات الفرنسية تسلكها تجاه البلاط خاصة وكل الطبقة السياسية الرسمية بالبلاد بصفة عامة، وهذا الجانب لم يحظ بالاهتمام الذي يستحق بالرغم من دور هذه السياسة في تحقيق استمرارية الحماية كنسق هيمنة سياسية وفي ربط تلك الطبقة بعجلتها طيلة ثلاثة أرباع القرن. وسيتوجه اهتمامنا بصفة خاصة إلى دراسة هذه الزيارات من زاوية أنها جزء من السياسة الأهلية La politique indigène وهي السياسة التي سلكتها الحماية من أجل ضمان استمرارها كنظام سيطرة سياسية على المجتمع الأهلي بمختلف فئاته بالموازاة مع أساليب السيطرة التقليدية الأخرى الملازمة لكل نظام استعماري. وتتمثل خصوصية السياسة الأهلية في سعيها عن طريق استثمار مجد للإمكانيات التي تتيحها الحماية كشكل قانوني من أجل بناء نوع من الشرعية السياسية للوجود الفرنسي تكون مستندة إلى حد أدنى من الرضى من جانب المجتمع الأهلي، مما يغطي على الطابع القهري لذلك الوجود ويمنحه شروط استمرار أبعد مدى مما تتيحه وسائل الإكراه المادي. ومن هنا فإن السياسة الأهلية ترمي إلى بناء عالم رمزي يبرر الواقع الاستعماري عن طريق استخدام ما يتيحه لها بقاء المؤسسات الأهلية من إمكانيات. ويمثل الباي والمؤسسة الحسينية إحدى هذه الإمكانيات، حيث ستسعى السياسة الأهلية إلى استغلال معنى "السيادة التونسية" الملازم رمزيا لهذه المؤسسة من أجل ترسيخ هيمنتها عن طريق

1) انظر هذه المسألة بإسهاب أكبر في دراستنا "**استراتيجية الهيمنة. بحث في سياسة الحماية الفرنسية إزاء مؤسسات الدولة التونسية**"، دار النشر محمد علي الحامي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، صفاقس 2002 ، 406 ص. الفصل الأول، ص.ص.17 - 159.

رعاية ولاء تلك المؤسسة ذاتها لسيادة أخرى هي "سيادة الأمة الحامية" (أي استثمار سيادة لفائدة سيادة أخرى) بل واستخدام هذا الولاء لجر ولاء المجتمع الأهلي نفسه مما يصبغ على الحماية طابعا من الشرعية. من هذه الزاوية فإن دراسة تلك الزيارات تكتسب أهميتها كنموذج عن السياسة الأهلية حيث سنتجه للتركيز على معاني الزيارات الحسينية إلى فرنسا وتحولها من رمز لعلاقة ودية بين دولتين لكل سيادتها إلى أحد تطبيقات السياسة الأهلية الرامية إلى تسهيل عمل إدارة الحماية من ناحية وإلى تحسين أداء السياسة الخارجية الفرنسية، وهي سياسة اقتضت في بعض الأحيان إعادة البريق لصورة فرنسا في فترات شهدت فيها تلك الصورة اهتزازا بفعل ظروف عالمية استثنائية. كما سنسعى إلى التأكيد على مسألة رعاية الولاء للأمة الحامية وما أسميناه استثمار سيادة لفائدة سيادة أخرى حيث ستسعى سلطات الحماية بمناسبة هذه الزيارات إلى تضخيم الصورة الرمزية للباي في نظر الأهالي عن طريق البهرج الذي كانت تحيط به تلك التنقلات من ناحية ومحاولة طبع خياله بذكريات معينة عن الزيارة من ناحية أخرى، مما يساعد على تدعيم سياسة الولاء لفرنسا التي كانت سلطات الحماية تسلكها إزاء البلاط. وبالموازاة مع ذلك فإن السياسة الأهلية كانت تقتضي استثمار ولاء الباي من أجل حث ولاء الأهالي عن طريق مجهود دعائي مركز يهدف إلى صياغة رأي عام مستجيب لفكرة "الناس على دين ملوكهم".

ولكن قبل ذلك كله ماذا عن المصادر المتاحة لدراسة هذا الموضوع؟ هي في معظمها رسمية وإن أمكن التمييز داخلها بين فرنسية وتونسية. فمن جهة أولى نجد في الأرشيف الفرنسي بعض التقارير التي تسبق هذه الزيارات أو تتلوها سواء من حيث الإعداد المادي لها أو متابعة ما تحدثه من ردود أفعال لدى الأطراف المختلفة وتقييم مردوديتها السياسية. أما المصادر التونسية فتتمثل في جانبها الرسمي في بعض الوثائق محدودة القيمة التي يحتويها الأرشيف الوطني، وفي جانبها شبه الرسمي في الكتابات المدحية التي ألفها مقربون من البلاط الحسيني أرخوا لتلك

الزيارات في أدق تفاصيلها واتسمت بطابع الدعاية الفجة للبلاط ولسياسة الحماية على حد سواء مما يجعلنا نصنفها في إطار ذات السياسة الأهلية الرامية إلى تنصيع صورة الباي ومن وراء ذلك تنصيع صورة الحماية. ذلك ما نستنتجه من كتابات امحمد بن الخوجة [2] ومحمد مقداد الورتاني [3] في هذا الشأن.

---

2) ألف امحمد بن الخوجة "**الرحلة الناصرية بالديار الفرنساوية**"(المطبعة الرسمية العربية، تونس 1913. 240 صفحة)[سنشير إليه بالرحلة الناصرية] بمناسبة زيارة الناصر باي إلى فرنسا في سنة 1912، وكان قد ألف قبل ذلك كتاب "**الرحلة الفلیارية بالمملكة التونسية**" (المطبعة الرسمية العربية، تونس 1912) غداة زيارة الرئيس الفرنسي فاليار Fallières إلى تونس سنة 1911، كما أنه أورد في "**الرزنامة التونسية**" لسنة 1905 وصفا لرحلة الباي محمد الهادي لفرنسا سنة 1904. وقد وصف الفاضل بن عاشور نشاطه الأدبي كما يلي: " كان موظفا عاليا، مقربا من رؤساء الحكومة، فعني فيما يكتبه في جريدة الحاضرة، بنشر المقالات المتعلقة بوصف الحفلات الرسمية والمواكب الملكية، أو التعريف بالنظم والمؤسسات الدولية، أو الترجمة لرجال العصر، بطريقة تعتمد على ثقافته التاريخية، وتجنح إلى تقريب ما يجري في الحكومة من قبول العموم. واهتم بمعانات التراكيب الفخمة التي تضفي على المعاني البسيطة والحقائق الفارغة ستورا من التعبير الأدبي، الجميل السائغ، والتزم طرائق في التسمية والوصف، كان بها واضعا لغة التعبير الرسمي أو الإنشاء الدعائي[...] قوالب براقة، تستر ما لا يشرف ذكره من الحقائق المؤلمة، أو تعظم ما ليس عظيما بذاته من المعاني التافهة". محمد الفاضل بن عاشور: **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثالثة، 1983. ص 93/92. حول محمد بن الخوجة انظر مقالنا:"بين الإصلاحية والولاء: محمد بن الخوجة نموذجا" [بالفرنسية] "Entre réformisme et loyalisme Le cas M'hamed Ben El Khodja (1868-1943). Biographie critique" ، في مجلة **روافد**، العدد 7. 2002

3) ألف محمد مقداد الورتاني (أو الورتتاني) "**النفحة الندية في الرحلة الأحمدية**"(مطبعة الشمال الإفريقي ، تونس 1935. 353 صفحة) [سنشير إليه بالنفحة الندية] وصفا لرحلة أحمد باي الثانية لفرنسا سنة 1934 ، وكان قد ألف قبل ذلك "البرنس في باريز")المطبعة الرسمية العربية، تونس 1914(حول رحلة قام بها المؤلف إلى فرنسا وسويسرا في سنة 1912 ، كما ألف أيضا "**المفيد السنوي بتونس 1935 - 1936**") مطبعة الشمال الإفريقي، تونس 1937 (. ومحمد مقداد الورتاني أصيل منطقة الكاف حيث ولد بسراورتان سنة 1876، وكانت له دراسة بالزيتونة طعمها بمواظبته على دروس الخلدونية منذ نشأتها حيث نجده من ضمن العناصر المؤسسة لمكتبتها (انظر المنجي

ا - في معاني الزيارات الحسينية إلى فرنسا

يبدو نظام الحماية للوهلة الأولى نظاما ضمن فرص بقائه من خلال المعاهدة التي أمضاها محمد الصادق باي في 12 ماي 1881 وتلك التي أمضاها خلفه في جوان 1882. غير أن المتتبع لسياسات السلطات الفرنسية بتونس طوال فترة الحماية يلاحظ أنها كانت تبذل جهدا متواصلا طوال كامل تلك الفترة من أجل تحسين فرص استمرار نظام الهيمنة الذي ركزته تلك المعاهدات. وبالإضافة إلى ما يعنيه هذا من سيطرة على الأرض وترسيخ لنفوذ الجالية الفرنسية على القطاعات الإقتصادية الحيوية وإخضاع السكان باستعمال جميع أساليب القهر المتاحة، فإنه يعني أيضا اتباع سياسة من شأنها توفير الغطاء القانوني لهذه السيطرة وتحقيق حد أدنى من القبول لسياساتها داخل الأوساط الأهلية المتنفذة. ذلك ما تعنيه السياسة الأهلية من حيث أنها سياسة ترمي إلى ترسيخ الولاء لفرنسا داخل تلك الأوساط. ففي مستوى الإدارة المحلية والجهوية أخذت هذه لسياسة طابعا خاصا في إطار ما يسمى بسياسة العائلات الكبيرة، أما

الصيادي، **الجمعية الخلدونية** [بالفرنسية]، الدار التونسية للنشر، تونس 1974، الصفحة 123 ، الهامش 36. Mongi, Sayadi Al jam'iyya al khaldouniyya 1896-1958, MTE Tunis 1974

عين منذ سنة 1901 كاتبا بإدارة جمعية الأحباس ثم اصبح رئيس قسم به بعد فترة من العمل في سلك العدول ونائبا لجمعية الأحباس في القيروان. وأثناء عمله بهذه المدينة قام بدور هام في مساعدة مصلحة الآثار والفنون وفي تسهيل عمليات الترميم التي شرع فيها في جامع عقبة وكذلك في جمع وإحصاء المخطوطات القديمة (متعاونا في ذلك مع برنار روا في مشروعه بهذا الخصوص) بما أهله قبل الحرب العالمية الأولى للحصول على وسام السعفات الأكاديمية Les Palmes académiquesالفرنسي وجعل السلطات الفرنسية تقترحه للحصول على وسام التعليم العمومي سنة 1922 بمناسبة زيارة الرئيس الفرنسي الكسندر ميلران إلى تونس في هذه السنة (**وثائق وزارة الشؤون الخارجية** ، السلسلة S1، صندوق 20، ورقة 213). متحصل على الصنف الثاني من نيشان الإفتخار الفرنسي وقد "استدعته الحكومة في 1925 لمباشرة مأموريات لديها بسراية المملكة" (بلحسن، الشاذلي: **"التقويم التونسي لعام 1344 هجري / 1925-1926م**، المطبعة الرسمية العربية، تونس 1926، 300 صفحة، ص 288)، لكننا نجد إشارة إلى حضوره الاجتماع التأسيسي للحزب الحر الدستوري التونسي في مارس 1920 بدار كاهية في رسالة من فرحات عياد إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي، حيث أعرب عن "حماس فياض وعن ولاء واضح للفكرة الوطنية" (**وثائق وزارة الشؤون الخارجية** ، سلسلة الإقامة العامة، صندوق 1552 (B)، ملف 2، ورقة 385).

في مستوى العلاقة بالبلاط وبالعائلة الحسينية إجمالا فقد أخذت عدة أشكال. فإلى جانب السيطرة على الموارد الاقتصادية للعائلة المالكة واختراقها عن طريق تشجيع التناقضات داخلها بما يمنع توحدها حول هدف سياسي مناوئ للمصالح الفرنسية، فإن سلطات الحماية التجأت من أجل ترسيخ ولاء البايات لها إلى الأساليب البروتوكولية عن طريق تنظيم زيارات إلى فرنسا تكون ذريعة لإحاطة الباي بحفاوة يكون لها أبلغ التأثير عليه خاصة وأن ذلك يتم في إطار برنامج من الزيارات والإستعراضات التي تجسم له عظمة فرنسا وقوتها. ومن هنا فبالإضافة إلى النتائج السياسية البعيدة لهذه الزيارات والتي تتجسم في ترسيخ اقتناع المؤسسة الحسينية بجدوى الإرتباط بفرنسا فإن لهذه الزيارات نتائج أخرى لا تقل أهمية تتمثل في تسهيل مهام إدارة الحماية من خلال تجاوز بعض الإشكاليات العالقة بينها وبين البلاط.

1 - الزيارات كممارسة تقليدية

ينبغي التأكيد في البداية على أن زيارات البايات إلى خارج الإيالة التونسية ليس تقليدا خاصا بفترة الحماية حيث نلاحظ أن أول من بدأ هذا التقليد هو أحمد باي الأول الذي زار فرنسا في سنة 1846. ورغم ندرة هذه التنقلات إلى خارج البلاد فقد اتجه معظمها إلى فرنسا بالذات ونادرا ما كان البايات يقصدون غيرها في تنقلاتهم. بل يمكن القول أن المرة الوحيدة التي زار فيها أحد البايات بلدا خارج فرنسا قد تم بالذات لملاقاة نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في أراض غدت فرنسية بفعل الغزو، وهي الجزائر. هنا يمكن الحديث بالفعل عن علاقات متينة بين العائلة الحسينية وبين فرنسا نجد لها جذورا في سياسة فرنسا في تشجيع استقلال الايالة التونسية عن الباب العالي. ومن جهتهم فقد سعى الحسينيون إلى تمتين علاقاتهم مع الأسرة الملكية في فرنسا للخروج من دائرة الاستفراد العثماني بهم مما يعبر عن وجود مصلحة حقيقية بين الطرفين

من وراء تمتين هذه العلاقات ودعم هذه المساعي وجود عناصر داخل البلاط عملت باستمرار من أجل ترسيخ النفوذ الفرنسي وإضعاف النفوذ العثماني [4].

ويخبرنا أحمد بن أبي الضياف عن الاستعدادات التي اتخذها أحمد باي في الإعداد لسفر "لم يعهد مثله عند أهل المملكة" [5] وذلك بعد أن استطلع مدى استعداد فرنسا لإستقباله الإستقبال الذي يليق به [6]. وتمثلت هذه الاستعدادات بالخصوص في تثبيت الأمن واتخاذ الإجراءات التي تمنع حصول أي تمرد أو عصيان بالمملكة زمن غياب الباي عنها في سفره[7]، وقد تم ذلك في إطار من الكتمان الشديد حيث أن الباي لم يفصح عن عزمه على السفر إلا بعد اتمام الاستعدادات الأمنية الضرورية [8].وقد أطر ذلك في خطابه للكبراء والأعيان عشية السفر بحرصه على اتخاذ

---

4) انظر لمزيد التعمق في هذا الجانب على سبيل المثال دراسة عز الدين قلوز : "تونس الحسينية في القرن الثامن عشر" في "**تاريخ تونس: الفترة الحديثة**" [بالفرنسية]، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص.ص. 137-275.

E. Guellouz , La Tunisie husseinite au XVIIIè siècle „ dans *Histoire de la Tunisie. Les temps modernes*, STD, Tunis 1983, p.p. 137- 275.

5) أحمد بن أبي الضياف: "**اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**" ، الدار التونسية للنشر، الجزء الرابع، تونس 1990.ص 105. وسنشير إليه لاحقا بالإتحاف. ج.4

6) نفس المصدر، ص 104

7) ، فبعث إلى الأعراض صهره أبا محمد رشيد، عامل تلك الجهة، بالمحلة على العادة. وبعث إلى الريد أبا العباس أحمد زروق، أحد أعيان مماليك عمه، في جيش من المخازنية. وبعث إلى باجة وجبالها محمد علي آغة بمحلة. وبعث إلى عروش ماجر والفراشيش ومن جاورهم، أبا محمد اسكندر آغة في جيش من المخازنية. وخرجوا متفرقين لأغراض مختلفة. وأمر كل واحد منهم أن لا يرجع من وجهته إلا إذا أتاه أمر بالرجوع، وإن احتاج لشيء يبعث في طلبه. ولما خرج هؤلاء الأمراء، أشاع بأنه يريد السفر، وجمع العساكر في المحمدية بما يلزمهم من المدافع. وأمر عليهم وزيره أبا النخبة مصطفى صاحب الطابع، وأمره أن لا يفارق المحل". **الإتحاف**. ج.4.، ص 105.

8) وأحضرت العساكر قرب الحاضرة ليجزي الله كل نفس بما كسبت، إن الله سريع الحساب..."، نفس المصدر.

ما يلزم من الترتيبات حتى يترك البلاد والرعية بأحسن حال من الأمن و الإستقرار مدة غيابه عنها [9] . أما الغاية من السفر فهي هنا مراعاة مصلحة أمر الله أولي الأمر بمراعاتها [10]، وتتمثل هذه المصلحة في تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة التي كانت تعني في هذه الفترة ترسيخ استقلالية الإيالة عن الباب العالي. غير أن برنامج الزيارة سوف يقتصر على فرنسا بعد أن أبدت لندرة عدم رغبتها في المس بعلاقاتها مع الباب العالي [11]. وتشير بعض المراجع استنادا إلى أحمد بن أبي الضياف إلى أن أحمد باي طلب من لوي فيليب Louis-Philippe أثناء هذه الزيارة حماية استقلالية الإيالة إزاء سعي الباب العالي لبسط نفوذه مجددا عليها غير أنه لم يستطع الحصول على ضمانات أكثر من تلك التي تحافظ على الحالة الراهنة [12]. وبغض النظر عن مدى استعداد فرنسا لترسيخ هذه الاستقلالية فقد أدت هذه الزيارة الغاية السياسية منها ذلك أنها جاءت في خضم مسعى دؤوب من قبل المشير أحمد باي لترسيخ استقلاليته إزاء السلطنة وهو مسعى أثمر تركيز حوالي العشرين بعثة قنصلية وديبلوماسية في مختلف البلدان الشرقية وفي أوروبا [13].

---

9) وفي يوم الثلاثاء 27 اكتوبر 1846 أمر بإحضار كبراء العسكر وأعيان من رجال الدولة[و]خطب فيهم على لسانه ابن أبي الضياف ...[" وجرت عادة الله في عباده أن المسافر يهتم بأمر أولاده، فأنتم عندي بحمد الله المال والولد وبغيرتكم حماية الوطن والبلد..." نفس المصدر.، ص 106

10) حيث نجده يكتب لسائر مرؤوسيه ورعاياه " أن المصلحة التي أمرنا الله بمراعاتها اقتضت أن أسافر بنفسي إلى فرانسة ولندرة[...]...."،نفس المصدر.، ص 105.

11) "لأنه في هذه الأيام تحقق أن دولة بريطانيا لا تقبله القبول الأول إلا بحضور رسول الدولة العلية بلندرة جريا على مقتضى سياستها..." نفس المصدر.، ص 122.

12) أورد ذلك المنجي صميدة غير أننا لم نجد له أثرا في **الإتحاف**.. أنظر :صميدة (المنجي): "تونس الحسينية في القرن التاسع عشر"، في **"تاريخ تونس: الفترة الحديثة"** [بالفرنسية]، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص 325.

Smida, Mongi . , La Tunisie Husseinite au XIXème siècle „ in *Histoire de la Tunisie : Les temps modernes* .STD 1983, p. 325.

13) "تونس الحسينية في القرن التاسع عشر"، مرجع سابق، ص 325.

غير أن هذا النوع من الزيارات والذي يستجيب ضمنيا لبرنامج سياسي مشترك بين طرفين لا تعوزهما أسس السيادة سيتغير بطريقة شبه كلية منذ انتصاب الحماية لتصبح هذه الزيارات تلبية لحاجيات طرف واحد وهو الطرف الفرنسي في حين سيكتفي الطرف التونسي من هذه الزيارات ببهرج مراسمها وما تمنحه من شعور بالأبهة الملوكية. بل يمكن القول بوثوق تام بأنه إذا كانت زيارة المشير أحمد باي ترمي إلى ترسيخ الاستقلالية التونسية في منتصف القرن التاسع عشر فإن الزيارات التي ستتم بعد 1881 سوف يكون هدفها ترسيخ التبعية التونسية للأمة الحامية. ومع ذلك فإن البايات الذين تتالوا على فرنسا في هذه الزيارات سوف لن يستنكفوا عن التأكيد على المصلحة الأكيدة والخير العميم المنجرين عنها للأهالي [14].

يحتوي الأرشيف الفرنسي على وثائق عديدة توضح نشوء فكرة تنظيم زيارة ما لفرنسا يقوم بها أحد البايات المباشرين، وهي فكرة نادرا ما يكون منشؤها البلاط نفسه إذ أنها تستجيب أساسا لضرورات السياسة الأهلية لسلطات الحماية، وإن كان الباي المعني بالأمر لا يمانع في أغلب الحالات كلما اقترحت عليه المسألة. ومن الملاحظ أن رحلات البايات إلى فرنسا كانت عادة ما تتلو زيارات يقوم بها رؤساء الجمهورية الفرنسية إلى تونس وهو أمر وضحه محمد مقداد الورتاني عندما أكد "أن حلولهم بها نشأت عنه أسفار أمراء المملكة لأداء الزيارة إليهم في باريس" [15]. في هذا الإطار نجد أن زيارة محمد الهادي باي إلى فرنسا

---

14) نجد إشارات واضحة لذلك في البيانات التي كانت تصدر عن الباي غداة العودة من فرنسا مثلما هو شأن أحمد باي: "وأسأل الله تعالى أن تكون نتيجة هاته الرحلة تمد أسباب الخير والعمران في بلادنا" (**الأرشيف الوطني**. سلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 19، وثيقة 103، "خطاب ملوكي إلى كافة رعايانا أصلح الله تعالى أحوال الجميع"، سبتمبر 1930). وكذلك كان الأمر قبله مع الحبيب باي: "فهذه فاتحة عصر جديد موسوم إنشاء الله بالسعادة والخير المزيد وفي المثل من جد وجد ومن زرع حصد" (نفس المصدر، وثيقة 37، "خطاب ملوكي إلى كافة رعايانا أصلح الله تعالى أحوال الجميع"، أوت 1923).

15) **النفحة الندية**...، ص 34

سنة 1904 كانت ردا على زيارة الرئيس إميل لوبي Emile Loubet إلى الإيالة في السنة التي سبقتها، كما جاءت رحلة الناصر باي في 1912 ردا على زيارة فاليار Fallières إلى تونس في 1911، وزيارة محمد الحبيب باي في 1923 ردا على زيارة ألكسندر ميلران Alexandre Millerandفي 1922 إلى تونس في خاتمة جولة كانت له بالشمال الإفريقي...الخ. على أن ذلك لا يعدو كونه غطاء بروتوكوليا يبرر تلك الزيارات ويعطيها من المعاني السياسية غير منالها حقيقة. ذلك أن البروتوكول بسعيه لأن يساوي بين تلك الزيارات إنما يوهم بوجود نوع من المساواة في الواقع بين ممثلي دولتين لكل سيادتها المستقلة وشخصيتها الدولية المتفردة. وقد بين مؤلف "النفحة الندية" الإطار التي تتنزل فيه تلك الزيارات في الاتجاهين عندما كتب أن " رحلات ملوك الإسلام إلى الأقطار الأوروبية تجري سنويا لعدة أسباب وأكثرها سياسية رغبة من الدول الحامية في تعرف سكان الممالك التي تحت سلطانها بعظمة الحامي وأداء الاحترام له وهو في عاصمة ملكه وفي ذلك تعويد للولاة على طاعة السلطان وتقدير نفوذه وخشية بأسه والخوف من الاستغناء عنه [...] ولهاته الغاية يرحل السلاطين إلى الأقطار الخاضعة لأحكامهم تدعيما للنفوذ واستطلاعا للأحوال. ومن ذلك رحلات رؤساء الجمهورية الفرانساوية إلى المملكة التونسية..." (16).

وفي حالات أخرى نجد الباي هو الذي يقترح، إذا كان هو المبادر بالزيارة، على الرئيس الفرنسي زيارة المملكة التونسية مثلما حدث في

---

16) نفس المصدر.ص.ص. 7- 8. وهذا مناقض للنوع الآخر من الزيارات التي تتم على أساس تدعيم المصالح المشتركة بين دولتين كل منها ذات سيادة حيث يؤكد المؤلف، مستلهما دون شك من مثال أحمد باي الأول وزيارته إلى فرنسا في 1846: " وأحيانا يكون سفر ملوك الإسلام إلى أوروبا للتعاضد بهم ولتدعيم استقلالهم لما يتخيلونه من الجدوى في ذلك وحكام أوروبا أهل دهاء وبصارة بالسياسة ودراية بأحوال أمم العالم وأمل واسع فيما يعود على جنسهم بالسيادة والنفوذ والثروة فيتلقون الوافد عليهم بما هذا سبيله بكلتا يديهم ويجاملونه ويعدونهم ويوطدون معهم الأمن على رعاياهم والاتفاقات على تسريب مصنوعاتهم للأمم..."، المصدر نفسه، ص 8.

1930 عندما دعا أحمد باي الثاني الرئيس الفرنسي لزيارة تونس بمناسبة الذكرى الخمسين لانتصاب الحماية الفرنسية [17]. غير أنه بإمكاننا القول أن جانبا من غايات هذه الزيارة كان يتضمن توجيه تلك الدعوة نفسها حيث يذكر وزير الخارجية الفرنسي في رسالة إلى المقيم العام حول هذه المسألة ضرورة عدم تأخير زيارة الباي إلى سنة 1931 بعد أن كانت النية متجهة إلى ذلك "لأنه ينبغي أن تكون زيارة الرئيس إلى تونس بمناسبة خمسينية الحماية مسبوقة بزيارة الباي إلى باريس" [18]. وفي ظروف معينة فإن السلطات الفرنسية تخطط للزيارة استجابة لحاجة سياسية أكيدة [19] وتبذل كل ما في وسعها لإنجاحها ولتتم في الأجل

17) **الأرشيف الوطني**، السلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 21، وثيقة 79، خطاب الباي في المأدبة المقامة على شرفه في العيد الوطني الفرنسي بتاريخ 14 جويلية 1930.

18) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1985 (1) ، ملف 1، ورقة 24 مكرر، رسالة بتاريخ 17 فيفري 1930.

19) ففي سنة 1926 وبمناسبة تدشين المعهد الإسلامي بباريس، حرصت السلطات الفرنسية على تنظيم احتفالات يكون مغزاها إبراز عطف فرنسا على المسلمين واحترامها للدين الإسلامي للتغطية على سياستها المتشددة تجاه المسلمين في المغرب الأقصى وفي الشام. و هذه الدعاية في الحقيقة ليست وليدة أحداث بعينها حيث نجدها ملازمة للسياسة الاستعمارية الفرنسية منذ بدايات التوسع الفرنسي، وفي هذا الإطار نجد امحمد بن الخوجة يؤكد منذ 1912 (وهي السنة التي شهدت فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى وبالتالي تأكد الحاجة لهذه الدعاية) على "أنه لا يكاد يوجد بالعالم الأوروباوي قوم أكثر تجاوزا وتسامحا في مسالة العقايد من الفرنسيس[...] وهذه الأوصاف القائمة بجيلهم الحاضر ورثوها عن أسلافهم وزادوا اليوم فيها مبالغة سعيا وراء تمهيد السبيل لنشر نفوذهم وسلطتهم ببلاد الإسلام لذلك قرر ديوان مشورتهم في هذه الأزمنة تشريك العنصر الإسلامي في حكومة بلادهم بإفريقيا الشمالية رغم أنوف من يقول بحصر السلطة الحاكمة في يد العنصر الفرنساوي وحده، وهذه السياسة هي التي ستملكهم قلوب الناس لأن النفوس جبلت على حب من أحسن إليها..."، **الرحلة الناصرية**، مصدر سابق، ص.ص. 153 - 154.

المحدد لها [20].

غير أن النظر إلى هذه الزيارات بوصفها جزءا من بروتوكول سياسي أضحى تقليديا في العلاقة بين فرنسا ومحميتها التونسية يستر أهم جانب من القيمة السياسية لهذه الزيارات. ذلك أنها وإن كانت تعبيرا بروتوكوليا عن حقيقة أكدتها معاهدة الحماية وهي وجود سيادتين منفصلتين، فإنها تمثل كما سبق وأن أشرنا محاولات مستمرة لتحسين أداء مصالح نظام الحماية. ذلك أن الإقامة العامة وإن كانت لها باستمرار اليد الطولى في إدارة شؤون البلاد في مختلف الميادين فإن نشاطها كان يصطدم في بعض الحالات بتمسك البلاط ببعض صلاحياته وهو ما كان يهدد بالتحول إلى أزمات في العلاقة بين القصر والإقامة العامة أو يتحول إلى ذلك بالفعل. ومن هنا فإن هذه الزيارات كانت ترمي إلى وضع الباي تحت تأثير سياسي كبير بهدف دفعه إلى إبداء تعاون أكثر مع سياسات الإقامة العامة وهو ما كان يحصل في معظم الحالات، أي أن تلك الزيارات تهدف إلى تسهيل تحقيق الهدف الأول مما يسمى بالسياسة الأهلية، وهو ما سنسعى لتوضيحه في المرحلة الموالية من هذا البحث.

2 - دور الزيارات في تسهيل عمل الحماية

مرت العلاقة بين البلاط و سلطات الحماية ببعض فترات التأزم. ورغم أن ذلك كان نادر الوقوع فإن مجرد احتمال وقوعه كان ينذر بتهديد أهم أسس السياسة الأهلية التي كانت الإقامة العامة تمارسها. ذلك

20) عن طريق بذل تشجيعات إضافية للباي تحرمه من أية ذريعة لتأجيلها. ذلك أن سعي نفس السلطات إلى التخفيض في تكاليف هذه الزيارة (1926) أدى إلى استثناء بعض عناصر البلاط من قائمة المرافقين للباي ومن ضمنهم طبيبه الخاص لوفي Lovy وقد تزامن ذلك مع صعوبات صحية كان يمر بها محمد الحبيب باي،مما أدى إلى امتعاضه وإلى تحبيذه تأجيلها إلى وقت لاحق وهو ما جعل سلطات الحماية تسعى إلى إرضائه عن طريق ضم طبيبه الخاص إلى قائمة المرافقين. أنظر في هذا الشأن **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 3، ملف 2، رسالة المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية بتاريخ 7 أوت 1926، ورقة 119.

أن المعاهدات وإن حرمت الباي من أهم صلاحياته فإنها أبقت لديه صلاحية ختم القوانين. وعادة ما كان توتر العلاقة مع الإقامة يجد التعبير عنه في تأخيره ختم القوانين أو في إضراب الخاتم أحيانا، وذلك كما أسلفنا أهم تهديد قانوني يمكن رفعه في وجه سلطات الحماية المحتاجة باستمرار لسن التشريعات الجديدة. ومن جهتها فإن هذه السلطات كانت تسعى لحل التوترات في العلاقة بينها وبين الباي بالأساليب الاعتيادية، تلك الأساليب المتمثلة إجمالا في الضغط المالي وفي اختراق البلاط وتشجيع الانقسامات داخل العائلة المالكة، غير أن هذه الأساليب المتضمنة حتما قدرا من الإكراه، لم تكن قادرة بمفردها على حل كل هذه الإشكاليات في العلاقة بين الطرفين، مما يجعل من البحث عن أساليب أخرى أقل إكراها وضغطا، أمرا مرغوبا فيه من أجل تجديد العلاقة على أسس أكثر ودية. في هذا الإطار يتنزل جانب هام من الزيارات التي كانت تنظمها السلطات الفرنسية للبايات الحسينيين حيث كانت تسعى من خلالها إلى التأثير المعنوي عليهم عن طريق وضعهم في علاقة مباشرة مع رئيس الجمهورية وأقطاب الحكومة الفرنسية وكذلك عن طريق المبالغة في التشريفات التي تقام بهذه المناسبة مما يجعل من الباي أسير أحاسيس العرفان بالجميل لعناية الأمة الحامية من ناحية، ويقنعه - بعد أن يلاحظ تبني وزير الخارجية ورئيس الحكومة بل وأيضا رئيس الجمهورية لنفس توجهات الإقامة العامة - بأن سلطات الحماية إنما تعبر عن سياسة مشتركة بين كل الجهات الرسمية في فرنسا من ناحية ثانية.

من هنا فإن فترة الإعداد للزيارات عادة ما تشهد تبادل مراسلات كثيفة بين الإقامة العامة ووزارة الشؤون الخارجية وهي مراسلات تهدف من خلالها سلط الحماية إلى إقناع الحكومة الفرنسية بتبني وجهة نظرها إزاء كل القضايا العالقة بينها وبين القصر بغض النظر عن أهمية هذه القضايا من عدمها. ذلك أن المسألة لا تتعلق في نظر هذه السلطات بقيمة هذه الإشكاليات وبمدى تأثيرها على السير العادي لنظام الحماية بقدر ما تتعلق بنجاح السياسة الأهلية القائمة في هذا الجانب على الحزم

في مواجهة تدخلات الباي في مجالات التأثير الفرنسي. وتسعى الإقامة العامة في هذه المراسلات إلى منع الباي من تحقيق أي انتصار سياسي عليها مهما بدا رمزيا عن طريق تحرير تقارير مطولة عز المسائل التي قد يفاتح فيها الباي وزير الخارجية أو رئيس الجمهورية، وهي بذلك تجعل من الزيارة كليا في مصلحتها هي في حين لا يفوز الباي منها سوى ببهرج المراسم.

ففي سنة 1923، و قبيل سفر محمد الحبيب الباي لفرنسا كاتب المقيم العام لوسيان سان مدير ديوان وزير الخارجية، محيطا إياه بتفاصيل كل المسائل الخلافية بينه وبين الباي ومشيرا بالموقف الواجب اتخاذه إذا ما عمد الباي إلى إثارة هذه المسائل أثناء الزيارة. وإذا نظرنا بتمعن في هذه المراسلة نتبين أن تلك المسائل الخلافية ليست في الحقيقة ذات أهمية كبرى ولا يمكن أن تشكل بحال من الأحوال عائقا لسياسة الحماية باستثناء ما يتصل منها بالإصلاح في الميدان العدلي. وفيما عدا هذه المسألة فإن المسائل الأخرى متعلقة على وجه التحديد بالدائرة السنية وبرواتب أمراء وأميرات العائلة وبسير خدمات القصور وصيانتها [21].

ولكننا إذا ما وضحنا موقع هذه المسائل الثلاث من العلاقة بين البلاط و الإقامة فإننا نفهم سبب حرص هذه الأخيرة على توحيد الرؤى بينها وبين وزارة الخارجية إزاء إثارة الباي المحتملة لها مع المسؤولين الفرنسيين. فهذه المسائل تشترك جميعها في ارتباطها بالجانب المالي من حياة البلاط الذي كان يستغل كل الفرص من أجل تبليغ الشكوى بقلة ما تخصصه الدولة له من موارد مالية بالمقارنة مع المصاريف التي يحتاجها في سيره اليومي. وفي المقابل فإن سلط الحماية التي كانت تستغل هذه المخصصات كأداة ضغط مستمرة على القصر ظلت تشكك في صحة هذه الشكوى وتؤكد أن السبب في تجاوز نفقات الباي لمصاريفه يكمن

21) وثائق وزارة الشؤون الخارجية، صندوق 3، ملف 1، مراسلة بتاريخ 5 جويلية 1923 الورقات من27 إلى 35.

بالأساس في سوء التصرف المالي وفي إعالة الباي لحاشية كبيرة العدد لا نفع من ورائها إضافة إلى سوء توزيع المخصصات بين أفراد العائلة. ولا يهدف هذا الموقف إلى دفع البلاط لتحسين أدائه في مجال النفقات ولكن إلى المحافظة على أداة الضغط تلك مسلطة عليه وإبقائه باستمرار في حاجة ماسة لمساعدات حكومة الحماية.

أما فيما يتعلق بالجانب العدلي فقد أشار التقرير إلى خلفيات تعامل الباي محمد الحبيب مع تبعات الإصلاحات التي شهدها الميدان القضائي في سنة 1922 والتي كان من أبرز ملامحها إنشاء وزارة العدلية التي أسند الإشراف عليها إلى الطاهر خير الدين، واللوم الذي لم يكن يستنكف عن توجيهه لسياسة سلفه محمد الناصر باي الذي قبل بختمه الإصلاحات المذكورة التخلي عن أهم الصلاحيات التي تركتها المعاهدات في يد الباي. وقد انجر عن هذا الموقف حسب تقرير المقيم العام تردد من طرف الباي في المصادقة على أحكام القضاة، وهو ما يظهر عادة عندما تحمل إليه أحكام الإعدام حيث تزيد حدة هذا التردد مع نوع من الاشمئزاز من عدم تحكيم الشرع الإسلامي الذي يقتضي استشارة أهل الميت عما إذا كانوا مستعدين لقبول الدية كتعويض عن قتيلهم. وقد استخلص المقيم العام من ذلك ضرورة إقناع الحبيب باي بأن الإصلاحات التي تمت "باتة ولا يمكن الرجوع عنها" [22] وبإيقاف التدخل في سير وزارة العدلية وشؤون المحاكم [23]. غير أن المقيم العام لا يكتفي بذلك فحسب بل يطلب من الحكومة الفرنسية في نفس المراسلة تهيئة الباي نفسيا لقبول إصلاحات أخرى مكملة للإصلاحات القضائية ستمس ميدان القضاء الشرعي وهو الميدان الذي احتفظ فيه الباي بنفوذ كبير وبقي

22) المصدر نفسه.

23) وهو ما يتفق مع ما أورده الطاهر خير الدين في مذكراته حيث اكد على "تدخل الحبيب باي في النوازل المنشورة لدى المحاكم وبالأخص الشرعية منها، وقبول هدايا المتقاضين. وقد عم الفساد إلى أن زلزلت وزارة العدلية بمجالسها ومحاكمها أمام هجمات القصر". الوزير طاهر باشا خير الدين: **خواطر ومذكرات**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 1998، ص 62.

بالتالي مستعصيا على السيطرة الفرنسية: "إن سمو الباي سيجد بلا شك صعوبة في تفهم تلك المفارقة بين قانون إسلامي مقدس ولا يمكن المس به تطبقه المحاكم الشرعية وبين قوانين الإجراءات التي لا تملك هذه الصفات. يجب عليه أن يقبل في كل الحالات أن على قضاة الشرع الإعتراف بسلطة وزارة العدلية و الخضوع إليها، مثلهم في ذلك مثل بقية القضاة. يجب وضع حد لرفضهم ذلك" [24]. وهكذا تتضح الغاية من إلحاح الإقامة العامة على هذه النقطة. وهي نزع ما بقي للباي من صلاحيات في الميدان القضائي بإقناعه بجدوى إنجاز دفعة أخرى من الإصلاحات. ووضع حد "لتمرد" قضاة الشرع على تنظيمات الحماية التي اقتضت بعث هذه الوزارة.

وهكذا تتخذ النقاط المثارة في مراسلة المقيم العام كامل أهميتها حيث يتعلق بها سير نظامات الحماية من جهة أولى، وحسن سير سياستها الأهلية عن طريق الحفاظ على أدوات الضغط الفعالة على البلاط من جهة ثانية.

وتعطينا زيارة أحمد باي الأولى إلى فرنسا في 1930 والمراسلات التي سبقتها بين الإقامة العامة ووزارة الخارجية انطباعا أكثر وضوحا عن سعي الإقامة العامة لاستغلال هذه الزيارة من أجل تحقيق أهداف سياسية تسهل إخضاع البلاط بالكامل لها. فنجد المقيم العام شديد الحرص قبيل الزيارة على إحاطة وزارته علما بكل تفاصيل الخلافات بين إدارة الحماية والباي مهما بدت لنا هذه الخلافات بسيطة، وذلك من أجل استباق أي مسعى من قبل الباي لإثارة تعارض ما بين الحكومة الفرنسية والإقامة العامة في خصوص السياسة المطبقة في تونس. وتتعلق تلك الخلافات في

---

24) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**. صندوق 3. ملف 1. مراسلة بتاريخ 5 جويلية 1923. مصدر سابق. وهذا الوصف لموقف الحبيب باي من القضاء الشرعي ورفضه التخلي عن صلاحياته في هذا الميدان يتفق مع ما ذكره الطاهر خير الدين أيضا حيث أكد على سعي الباي إلى إخراج المحاكم الشرعية عن سلطة وزارة العدلية وإرجاعها إلى الوزارة الكبرى"وذلك بدعوى حماية الدين من سلطة فرنسية" وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعت بوزير العدلية على تقديم استقالة لم تقبل آنذاك. **خواطر ومذكرات**. مصدر سابق.

مجملها بتعيين بعض الأشخاص في مناصب شاغرة مثل منصب شيخ رادس ومنصب قاضي باجة، وبمنح بعض المستشارين البلديين الفرنسيين وساما حسينيا، وبمسائل مالية تهم الدائرة السنية، وخاصة بالصراعات التي كانت محتدمة آنذاك داخل الحاشية [25]. وتبدو سلطات الإقامة العامة حريصة من خلال هذه المراسلات على توضيح أبعاد سياستها إزاء البلاط من خلال التأكيد أنها لا تعارض في المطلق سعي الباي أحيانا لمنح امتيازات لبعض المقربين إليه، غير أنها تحرص أن لا يتجاوز ذلك حدودا معينة وأن لا يعطل السير السليم لمؤسسات الحماية: " فطالما كان منح الامتيازات أو إيقاع العقوبات منحصرا في حدود عالم القصر ومرتبطا فحسب بقرار الباي فإن ذلك لم يطرح قط مشكلة بيننا وبين الباي. غير أن ذلك أصبح واردا كلما عزم محظيو الساعة على تمنية أنفسهم بالحصول على وظائف رسمية، مما كان يفرض على الحكومة أن تتدخل وأن تضع حدا لذلك فتبدأ المشاكل. لقد حرصت حرصا خاصا على المحافظة على هيبة الباي بالاستجابة لكل طلب كان يتقدم به في هذا الشأن طالما كان ذلك ممكنا ولكن في عدة حالات كان يتوجب علي أن أرفض بحزم ولكن بكامل الاعتبار، ذلك أن معظم هذه المطالب كانت تتناقض بطريقة سافرة مع أبسط المبادئ التي تتطلبها إدارة حكيمة" [26].

وفي الحقيقة فإن الإقامة العامة كانت تحمل مسؤولية هذه التوترات في العلاقة بينها والباي إلى سوء بطانته ورغبة عناصر من الحاشية كانت تتهمها بالفساد والتلاعب في استغلال مكانتها داخل الباي للإثراء غير المشروع وانقسامها إلى محاور متصارعة مما وتر الأجواء داخل البلاط وانعكس سلبيا على العلاقة مع حكومة الحماية. أما الباي أحمد فتتمثل

25) أنظر بيان هذه المسائل بالتفصيل في: **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 29 جوان 1930، الورقات من 15 إلى 20.

26) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 29 جوان 1930، الورقة 9

مسؤوليته عن هذا الوضع في ضعف شخصيته وحبه المفرط للمال وعدم قدرته على التخلص من التأثير السيئ لبعض المقربين إليه [27]. ورغم تأكيدها على صواب سياستها تلك تجاه الباي فإن سلطات الحماية تجد نفسها مع ذلك محرجة سياسيا. ذلك أن خيبات الأمل المتتالية التي تحصل في كل مرة للباي بسبب رفض الإقامة الاستجابة لمطالبه كانت تغذي المشاعر العدائية للحماية داخل البلاط حيث أن "العناصر الفاسدة" في الحاشية تستغلها لإيغار صدر "باي قليل الإدراك" مما قد يؤدي إلى تطورات غير مرغوب فيها مستقبلا. من هنا تكتسب زيارة الباي إلى فرنسا بعضا من قيمتها حيث سيصبح بالإمكان إقناع الباي بتغيير أدائه السياسي بطريقة ودية أي عن طريق تخفيف الضغط المسلط عليه وعلى الإقامة العامة في الوقت نفسه: "إذا كانت المعلومات التي لدي صحيحة، وأنا أعتقد في صحتها بالفعل، فإن الباي سيسعى لاستغلال زيارته المقبلة إلى باريس لرفع تظلماته إلى السيد رئيس الجمهورية أو إلى سعادتكم. فإذا ما تحقق هذا الاحتمال فإني أسمح لنفسي أن أطلب أن يقع استغلال الفرصة لإفهام الباي أن حكومة الجمهورية تساند تماما عمل ممثليها بتونس وتقديم نصائح ودية له تمكنه من فهم أوضح لحقوقه وواجباته[...] وأعتقد أن ملاحظات ودية يتلقاها الباي من أعلى سلطات الجمهورية إذا ما قرر التظلم سيكون لها بالتأكيد الأثر المرجو" [28].

وهكذا فإن إصرار سلطات الحماية على تحقيق ما أسمته "بالتأثير الودي" على الباي، بوصفه الأداة التي ستحقق لها "هدوءا وسكينة تامتين عن طريق وضع حد نهائي لتلك للخلافات"، كما أنه سيمكنها من مواصلة

---

27) أنظر الوصف الذي قدمته الإقامة العامة لشخصية أحمد باي في : **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 31 جويلية 1931، الورقات من 35 إلى 40.

28) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 29 جوان 1930، الورقة 12 إلى 13

تنفيذ سياستها الأهلية التي تأخذ في هذا النموذج اتجاهين، واحد تقليدي وآخر طارئ.

فمن جهة أولى تجسد السياسة الأهلية تجاه الباي هنا سعيا واضحا لمنع تدخله في صلاحيات الإدارة وذلك حتى لا تؤدي الاستجابة لتدخلاته في هذا الشأن إلى "ترسيخ اعتقاد خاطئ وخطير لديه بأن له قدرة فعلية على اتخاذ القرار" (29). أما تأكيد ذات السلطات على عدم الاستجابة لتشكيات الباي المالية فيخضع إلى نفس المنحى التقليدي بعدم منحه إمكانيات مادية قد تجعله متحررا من ضغط سلطات الإقامة العامة. ولكن نلاحظ أن الاستمرار في ضغط مالي على الباي بالموازاة مع رفض صريح للاستجابة لمطالبه في الميادين الأخرى ربما راكم الضغط على الباي وجعل منه أكثر توترا في علاقاته بإدارة الحماية مما كان يهدد بإفشال تلك السياسة الأهلية. وقد ظهر ذلك مثلا عندما عمد الباي إلى منع الموظف المعين للإشراف على الدائرة السنية من دخول القصر وإصراره على عدم قبول المراقبة التي يقوم بها على تصرفه المالي (30). وقد تمسك بهذا الموقف بالرغم من تدخل المقيم العام وبالرغم أيضا من قدم هذا الأسلوب في التعامل بين الطرفين في خصوص المسائل المالية. كما أن خيبات الأمل المتتالية التي كان الباي ضحية لها جراء تصلب الإقامة العامة كان يغذي خطرا آخر على نفس تلك السياسة الأهلية. فإذا علمنا أن من أبسط مبادئ تلك السياسة المحافظة على ما يسمى "بهيبة الباي" وأن ذلك يستوجب حتما منحه ترضيات تزيد من احترام رعاياه له، فإن سياسة الإقامة العامة تكون قد سلكت بمواقفها الرافضة لأي تنازل للباي مسلكا مناقضا لمصالح السياسة الفرنسية بتونس وهددت، وإن على مدى بعيد، إحدى أهم الأسس التي تقوم عليها. ويتضح تناقض السلوك السياسي

---

29) المصدر نفسه.

30) أنظر تفاصيل هذه المسالة في: : وثائق وزارة الشؤون الخارجية، صندوق 340، منف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 31 جويلية 1931، الورقات 36 إلى 38

للإقامة العامة مع الأهداف العامة للسياسة الأهلية من خلال موقفها من سوء سمعة الباي لدى الأهالي حيث لم يبد منها ذلك الحرص التقليدي على هيبته، مولية الإعتبار الأساسي لسمعة إدارة الحماية، مما يؤكد أن السياسة الأهلية قد شهدت انتكاسة حقيقية في عهد المقيم العام منصرون Manceron: "إن الرأي العام الذي يعرف كل شيء عن مؤامرات البلاط والذي يتسم حكمه على الباي بالقسوة، قد لا يتردد في إطلاق نفس الأحكام على الحكومة إذا لم تسلك تلك السياسة الحازمة. ومهما يكن من أمر فلا ينبغي استنتاج أن سلطتنا في تونس قد لحقها ضرر ما نتيجة للوضع الناشئ في البلاط. إن الرأي العام الأهلي غير متمسك بالباي وهو لا مبال تماما بالخيبات التي يمكن أن يتعرض إليها" [31].

ومن جهة ثانية نلاحظ أن السياسة الأهلية كما فهمتها سلطات الحماية أخذت هنا أيضا اتجاها جديدا فرضته جملة من الظروف الطارئة لعل أهمها احتداد التناقضات داخل الحاشية بين عناصر موالية للإقامة العامة وأخرى أقل ولاء لها. فقد أكدت التقارير الصادرة عن إدارة الحماية في هذه الفترة على الدور السيئ الذي يلعبه أشخاص مقربون من الباي داخل البلاط وبصفة أخص سليم الدزيري [32] الذي اتهمته السلطات الفرنسية باستغلال كل الظروف الممكنة لإثارة الباي ضدها، بدرجة جعلتها تحمله المسؤولية الكاملة عن توتر علاقاتها بالباي. ومن خلال هذه التقارير نلاحظ سعي الإقامة العامة إلى تهيئة وزارة الخارجية الفرنسية لقرار قد تتخذه في المدى القريب بإبعاد العناصر التي اعتبرتها مناوئة من محيط الباي نظرا لما يكون من انعكاسات لهذا القرار بفعل تمسك الباي بمحظيه. غير أن الصورة القاتمة التي رسمتها سلطات الحماية للوضع في البلاط والتي سعت من خلالها لإبعاد مسؤولية التوترات عنها

---

31) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 29 جوان 1930، الورقات 13 إلى 14.

32) حول سليم الدزيري ومسيرته السياسية أنظر " **استراتيجية الهيمنة**...". مرجع سابق، ص.ص. 80 - 84.

تخفي على العكس من ذلك العجز السياسي الذي أصاب تعاملها مع قضية بمثل هذه الحساسية. فرغم تأكيدها على أن الصراع يتم بين عناصر مناوئة للسيادة الفرنسية نجد على رأسها سليم الدزيري وأخرى موالية لها نجد ضمنها رشيد زكريا قائد لواء العسة. فإنه من الواضح أن هذا الانقسام لم يكن إلا نتيجة لسياسة الإهانات التي كانت سلطات الحماية تسلكها إزاء الباي وسعي بعض الأطراف إلى الاستفادة من أخطاء السياسة الأهلية لتدعيم موقعها في البلاط. ومن هنا فإن سياسة التشدد التي ظلت الإقامة العامة تتبعها إزاء الباي كانت تهدف في جانب منها إلى إضعاف مركز "العناصر المناوئة" التي قدرت أنها المستفيدة الأولى من تدخلات الباي من ناحية، وإلى إقصائها في مرحلة موالية من القصر حتى تدعم مركز "العناصر الموالية" وتعود إلى الاستفراد بالباي. غير أنها حققت عكس ما كانت تهدف إليه تماما ذلك أن تأثير "العناصر المناوئة" على الباي كان كبيرا [33].

ولا يبدو أن وزارة الخارجية الفرنسية كانت موافقة تماما على الاتجاه الجديد الذي اتخذته السياسة الأهلية مما كان يوحي بتناقض بين الطرفين في خصوص السلوك الذي يجب اتباعه إزاء البلاط. فمن جهة أولى نلاحظ أن هذه التوترات قد تفجرت في ظروف غير ملائمة للسياسة العامة لحكومة الجمهورية التي أصبحت مركزة أكثر من أي وقت مضى على رعاية ولاء الباي لها. ذلك أن تحولات السياسة الأوروبية وتصاعد المطالبة الإيطالية بالسيادة على تونس إضافة إلى أن التحضيرات التي بدأت بعد للاحتفال بخمسينية الحماية والتعاون التام الذي أبداه الباي بمناسبة المؤتمر الأفخرستي ، كل تلك الاعتبارات جعلتها فيما يبدو غير

33) انظر في خصوص مسألة سليم الدزيري رسالة المدير العام للداخلية المؤرخة في 15 ماي 1930 (وثائق **وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، الورقات 5 و 6) والملخص الذي أعدته إدارة الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 7 جويلية 1930 حول أحمد باي انطلاقا من تقارير الإقامة العامة (تقارير ذكرناها سابقا) في **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 3، الورقات من 44 إلى 45 مكرر.

متحمسة لتبني مواقف الإقامة العامة، وهو ما يبدو من خلال جملة من المعطيات لعل أوضحها بقاء سليم الدزيري في موقعه بالقصر إلى منتصف الثلاثينات بل ومحاولة إرضاء الباي عن طريق تدعيم مكانته داخل البلاط [34]، وكذلك من خلال الانتقادات الضمنية التي كانت توجهها الوزارة لسياسة الحماية المتشددة في المجال المالي إزاء الباي [35]. لقد كانت هذه المعطيات معبرة عن رغبة وزارة الخارجية في تصحيح السياسة المتبعة إزاء البلاط بعد ما قد تكون لاحظته من نتائج عكسية للسياسة ذات الصبغة الشخصية التي كانت تطبقها الإقامة العامة. ومن هنا فإن زيارة الباي ربما كانت فرصة لتحقيقه بعض النصر على الإقامة العامة، غير أنها ستكون بلا شك فرصة لتصحيح السياسة الأهلية مما يحكم على ذلك النصر بالنسبية الواضحة. ذلك أن السلطات العليا في فرنسا كانت تسعى من خلال الزيارات التي تنظمها من حين لآخر لباي تونس أو لسلطان المغرب، ليس فحسب إلى تسهيل سير شؤون الحماية بل أيضا،

34) من الأدلة على تدعيم سليم الدزيري لمكانته بالبلاط توسيمه في زيارته أحمد باي الثانية لفرنسا سنة 1934 واقتراح خدماته على المقيم العام بيروطون Peyrouthon مثلما جاء في **النفحة الندية**... (مصدر سابق، ص 147): "وليلا أعد السيد سليم الجزيري الكاتب الخاص للحضرة مأدبة عشاء بمناسبة تحصيله على الصنف الثاني من نيشان الليجيون دونور حضرها ابن الأمير والوزير الأكبر والمقيم ورجال الحاشية الملوكية وكاهية تشريفات الخارجية... وإثر العشاء خطب صاحب النيشان وجاءت في ضمن خطابه جمل وجهها للمقيم العام قائلا له: يمكنك أن تعتمد علي وعلى الباي فيما إذا ظهر اتخاذ أعمال زجرية". ولن يتسنى "اسقاط" سليم الدزيري إلا في أكتوبر1935، وبعد اتفاق مسبق مع الباي الذي وعد بالتصرف في أملاك محظيه بعد مصادرتها، مما جعله يتخلى عنه. حول هذه العملية وشريط أحداثها انظرجريدة الوزير، بتاريخ 10 أكتوبر 1935 وانظر أيضا في **الأرشيف الوطني** : السلسلة F، صندوق 1، ملف 1، ملف فرعي 38: "تقرير استخباريّ بتاريخ 27 جانفي 1942".

35) فقد وجدنا ملاحظة على أحد التقارير التي بررت بها الإقامة العامة سياستها المالية إزاء البلاط يبدو أنها صادرة عن وزارة الخارجية يدين فحواها هذه السياسة باعتبار "أن الاداة الوحيدة لضمان ولاء الأمراء المحميين هو أن نسلك إزاءهم سياسة مالية سخية"، انظر ذلك في: **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 340، ملف 1، ملحق التقرير المرسل من الإقامة العامة إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 29 جوان 1930، هامش الورقة 20.

وخاصة، إلى خدمة سياستها الخارجية العامة، ومن هنا فقد كان يفترض في سياسة الحماية أن تتبع سير تلك السياسة العامة وهو ما لا يتناقض من ناحية المبدأ مع غايات السياسة الأهلية.

II - في خدمة السياسة الأهلية: رعاية الولاء

إن المتمعن في توقيت الزيارات التي نظمتها السلطات الفرنسية لبايات تونس يلاحظ أن كل هذه الزيارات جاءت في ظروف تتميز بأهمية خاصة بالنسبة للسياسة الفرنسية. ويظهر ذلك في الحقيقة من خلال الأثر المرغوب إحداثه في الباي من وراء هذه الزيارات، وكذلك من خلال الصورة المراد ترويجها له من ناحية وللعلاقات التونسية الفرنسية من ناحية ثانية. وبديهي في هذه الحالة أن هناك أطراف من المفترض أن تتلقى هذه الصورة، وهي أساسا الرأي العام الأهلي في تونس والقوى الأوروبية المنافسة لفرنسا.

1 - طبع خيال الباي

يمثل التأثير على الباي الهدف الأول التي ترمي إلى تحقيقه هذه الزيارات. وقد بينا سابقا أن جزءا من هذا التأثير كان يصب في مصلحة إدارة الحماية من حيث أنه يسهل عليها تليين موقف الباي بإزاء بعض المسائل الخلافية. غير أن تنظيم الزيارات كان يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى هامة بالنسبة للسياسة العامة لفرنسا. فنلاحظ مثلا أنه بالإضافة للحفاوة الكبيرة التي تبديها السلطات الفرنسية بضيوفها من البايات فإن زياراتهم إلى فرنسا، والرسمية منها بشكل خاص، تمثل فرصة لإبراز العظمة الفرنسية بمختلف أشكالها الاقتصادية والعسكرية عن طريق المكانة الهامة التي تحتلها الأنشطة الاستعراضية في بروتوكول هذه الزيارات. وليس ذلك خاصا بفترة الحماية حيث نجد أن أحمد باي الأول قد شهد أثناء زيارته لفرنسا في سنة 1846 نوعا من استعراض القوة

تمثل في مناورات عسكرية نظمتها السلطات الإمبراطورية خصيصا له، مبالغة في التكريم ظاهريا ولكن رغبة في إحداث تأثير نفسي قوي عليه حقيقة [36].

ويشير محمد مقداد الورتاني إلى أن إظهار القوة الفرنسية هو الذي جعل هذه الزيارات تنظم عادة في شهر جويلية: " وقد لوحظ أن حكومة الجمهورية اتخذت سفر الملوك إلى فرانسا في شهر جويلية للحضور بالاستعراض السنوي للعساكر في يوم 14 من الشهر المذكور سيما في الرحلة الأولى لكل ملك لكي يشاهدوا ما للدولة من القوة الحربية أما الرحلة الثانية فلا يحتمون فيها الحضور بالاستعراض" [37]. غير أنه حتى في الزيارة الثانية فإن السلطات الفرنسية تسعى لتنظيم مناورات استثنائية، وكذلك الشأن للزيارات التي تتم في أزمنة أخرى من السنة مثلما لاحظنا ذلك بالنسبة لأحمد باي الأول.

غير أن التأثير يبدأ في الحقيقة منذ انطلاق الباي في رحلته إلى فرنسا حيث تتم هذه الرحلات دائما على متن سفن حربية فرنسية عصرية ترمز إلى القوة الحربية للجمهورية ليس في نظر الباي فقط وإنما أيضا في نظر بقية المراقبين، إضافة إلى أن ذلك يمكن أن يفهم كدليل على الحفاوة بالباي في نظر الرأي العام التونسي [38]. وهذه المسألة ذات

---

36) "وركب الباي بمن معه ولما وصل إلى مجتمع العسكر تلقاه ابن السلطان وقال له: "ان التعليم المناورات صنع لاجلك، فأنت أميره في الحقيقة" وشرعوا في صرخ المدافع والمكاحل حتى اسود النهار وكان يوما باردا، فقال الباي لابن السلطان: "ان العسكر آله البرد والثلج، ويكفي ما حصل، فأمر بالانفصال". **الإتحاف**. ج.4.، ص 120.

37) **النفحة الندية**، ص 129.

38) ويبدو أن الراي العام الأهلي شديد الانتباه لهذه التفاصيل وهو أمر نلاحظه من خلال محمد مقداد الورتاني حيث لاحظ البون الشاسع بين السفينة التي عاد على متنها أحمد باي الثاني من زيارة 1934 وتلك التي اقلته إلى فرنسا في الذهاب: " أبحر الأمير في السفينة شانزي التي صنعت عام 1922 وهي تابعة لشركة ترانزاتلانتيك تحمل المسافرين وأوراق البريد بين تونس ومرسيليا طردا وعكسا في كل أسبوع. وشتان ما بينها وبين السفينة دوقراص التي ركبها الأمير في هاته الرحلة من بنزرت إلى مرسيليا". **النفحة الندية**، ص 215

همية بروتوكولية خاصة لأن التأثير الذي يكون لها عادة ما يطبع الرأي العام بطابع خاص. فنجد امحمد بن الخوجة مثلا يسهب في وصف السفينة الحربية التي أقلت الناصر باي في رحلته إلى مرسيليا سنة 1912 بهدف ترسيخ ذلك التأثير في ذهن القسم المتعلم من الرأي العام الأهلي مركزا على خصائصها العسكرية الفريدة وضخامة قدراتها القتالية[39]. وهذا التأكيد يرقى إلى مرتبة العنصر القار في الكتابات الرسمية التي تروي أحداث هذه الزيارات ولدى امحمد بن الخوجة بصفة خاصة. بل إننا نجده في وصفه لرحلة الرئيس الفرنسي فاليار إلى تونس سنة 1911 يسهب أيضا في الحديث عن عظمة الأسطول الحربي الفرنسي وكذلك عن قوة أساطيل الدول الحليفة لفرنسا في هذه الفترة بطريقة توحي بأن الأنشطة العسكرية هي الجزء الأهم في هذه الزيارة وهو ما يفهم منه سعي فرنسي خاص لإبراز القوة الحربية وشدة التحالف بين الدول الصديقة في هذه الفترة الحساسة التي تزامنت مع الغزو الإيطالي لليبيا واستيلاء فرنسا على المغرب الأقصى[40]. بل إن امحمد بن الخوجة يصرح في بداية روايته لأحداث رحلة الناصر باي عن معنى القدوة التي

39) "وليعلم القارئ أن المدرعة "فيكطور هيكو" من أعظم المدرعات الفرنساوية[...] أما قيمتها فقد ناهزت خمسة وأربعين مليونا من الفرنكات وأما طرازها فهو من نوع السفن الحربية المصفحة بالفولاذ الحديثة الصنع بحيث أنها مستكملة لجميع التحسينات المناسبة للبحارة الحربية العصرية بما جعلها في الصف الأول بين بواخر الدرجة الأولى بالأسطول الفرنساوي وهي من أكملها عدة وأبهجها زخرفة وطولها 149 ميتر وحمولتها 12600 طنلاطة وهي ذات 28 نحاسة وأربع مداخن وقوة ماكنتها 27500 حصانا وهي قوة تسمح لها بالسير بحساب أربعين كيلوميتر في الساعة فهي والحالة تلك من أقوى وأسرع المدرعات الفرنساوية وبها مستودع للفحم يأوي 2000 طنلاطة ومعمل للكهربائية تام النصاب ولها ترس مدرع بالفولاذ وبها 40 مدفعا مختلفة الطراز منها أربعة مدافع مهولة ترمي المقذوفات التي تزن واحدتها 150 رطلا على بعد إثني عشر ميلا وجنديتها تتركب من 23 ضابطا ومن 700 بحريا...". **الرحلة الناصرية**، ص 91. كما نجد محمد مقداد الورتاني يفعل الشيء نفسه وإن بإسهاب اقل في خصوص السفينة دوقراص(**النفحة الندية**، ص 74).

40) أنظر ذلك في **الرحلة الفالياية**، الصفحات من 19 إلى 27.

يقدمها هذا الحدث للمغاربة مما يؤكد أهمية تلك الزيارة بالنسبة لسياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة [41].

وقد احتوت الكتابات المدحية التي ألفت بمناسبة هذه الرحلات وصفا دقيقا لضخامة القوة العسكرية التي كانت تبدو من خلال استعراض 14 جويلية [42]. والإسهاب الذي تعمده امحمد بن الخوجة بهذا الخصوص ذو مقصد بين باعتبار أنه يرمي إلى ترسيخ الانطباع عن قوة فرنسا في أذهان مطالعي كتابه. كما أن الإلمام الذي نراه من مؤلف هذا النوع من الكتب بتفاصيل الحفاوة وشواهد الإكرام التي كانت تبدى للباي أثناء زيارته يبين بعدا آخر يراد تأكيده وهو تضخيم صورة الباي في نظر الرعية [43]. هذا ما يفسر في نظرنا إصرار الكتابة العامة للحكومة

---

41) حيث كتب على لسان إحدى الصحف الفرنسية الصادرة في هذه الفترة: "ويحق علينا في هذه الساعة التي تعمل فيها فرنسا لتوسيع ممالكها الإسلامية بإفريقيا الشمالية أن نعرب نحن أبناء فرنسا عن ودادنا لهذا الملك الذي هو ثالث أمير تونسي تولى الملك في عهد الحماية الفرنساوية لأنه كسلفه مخلص نحو مشروع التمدن الذي ستكون من أجله مملكة تونس قدوة لسلطنة المغرب الأقصى". **الرحلة الناصرية**، ص 18.

42) "ولدى وصول الموكب لساحة الاستعراض قامت ضجة بلغت عنان السماء لأن المتفرجين هنالك كانوا نحو مائتي ألف أو يزيدون فضلا عن الأربعين ألف من الجنود الساعين للمرور أمام أنظار الرئيس الفخيم والملك الكريم وإذاك تقدم الموكب مارا على جبين الفرق العسكرية من كل الأسلحة على نغمات نشيد المرسيلياز والسلام الملوكي الحسيني وعلى طنين المدافع وقعقعة السلاح الممثلة لمعاني السطوة والقوة الفرنساوية[...] وإذاك أمر وزير الحرب باستعراض الجيش فمر على أنظار الحاضرين وكان عددهم أربعون ألفا من العساكر البواسل فانسحبوا بما عهد فيهم من النظام والانسجام حتى أنهم كالبنيان المرصوص [...] وفي تلك الأثناء كانت الطيارات الحربية تتماوج على صفحات الجو فوق ميدان الاستعراض وفي الختام قام فخامة الرئيس والحضرة العلية وقام الحاضرون إجلالا وتعظيما لقيامهما وانحنوا جميعا لديهما وقامت ضجة وهتاف حتى كأن القيامة قد قامت[...]. **الرحلة الناصرية**، ص 130 و 132.

43) نفس المصدر. كما تبرز الصور الكثيرة المأخوذة لتنقلات الباي في إطار القسم الرسمي من زيارته حفاوة الاستقبال الذي كان يلقاه والمشاركة الجماهيرية الواسعة فيه و أهمية الاستعداد البروتوكولي الفرنسي ودقة التنظيم. أنظر ذلك في في **الرحلة الناصرية** (ص 98، 108، 126، 129، 131، 134، 136، 182) وفي **النفحة الندية** (ص 82، 91، 137).

على تكليف من يقوم بمهمة تحرير وصف رحلات البايات إلى فرنسا[44]، هذا ما حاول كل من امحمد بن الخوجة وبعده محمد مقداد الورتاني القيام به: تبليغ أهم معاني السياسة الأهلية للفئة المثقفة من التونسيين وبصفة أخص الطبقة الموظفة منهم في مختلف إدارات الحماية مما يزيد في تمسكها بالأمة الحامية ويحثها على نشر القيم المرتبطة بالولاء لنظام الحماية في صفوف الفئات الأخرى.

وتحتوي المراسلات بين الإقامة العامة ومختلف السلطات الفرنسية المركزية معطيات واضحة حول هذه المسألة مما يوضح مركزيتها من الزيارات. وتمثل الأنشطة العسكرية أحد المحاور التي تزداد أهميتها في الزيارات بمناسبة ظروف معينة. ففي سنة 1945، وبالإضافة إلى حضور الأمين باي الإستعراض العسكري المقام بمناسبة العيد الوطني الفرنسي، أكدت الإقامة العامة منذ بداية الاستعداد لهذه الزيارة على ضرورة توضيح الوحدة التي ظهرت في الحرب بين الأهالي وفرنسا (بواسطة زيارة الباي لمناطق تعسكر فيها قوات تونسية سواء في فيتالVittelأو سترازبورغ Strasbourg أوالألزاس Alsace) وخاصة إبراز القوة الفرنسية في الميدان العسكري عن طريق "تنظيم مناورات حربية على نطاق معين سواء في باريس أو في الشرق بما يكون شاهدا ملموسا للباي على انبعاث قوتنا العسكرية من جديد" [45]. والواقع أن الشواهد المراد إبرازها عن استعادة فرنسا قوتها السابقة كانت موجهة للرأي العام الأهلي أكثر منها للباي محمد الأمين الذي لم تكن لتخامر ذهنه أية شكوك في ذلك طالما كان عرشه مستندا بالأساس على ولائه للأمة الحامية. ذلك أن الأمر

44) ذلك الحرص الذي صادف هوى لدى بعض البايات أنفسهم، أنظر **النفحة الندية**، ص 3.

45) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1986، ملف 1، ورقة 2 : "المقيم العام إلى وزير الشؤون الخارجية" 18 ماي 1945.

يتعلق بإعادة الهيبة لصورة فرنسا التي اهتزت اهتزازا شديدا في نظر القسم الأكبر من الأهالي(46).

غير أن التجاء فرنسا لهذا الأسلوب لتبليغ رسائل إلى الرأي العام الأهلي لم يكن خاصا بهذه الظروف فقط، ذلك أنها سلكت الإتجاه نفسه في مفتتح الثلاثينات عندما تصاعد التوتر الفرنسي الإيطالي حول تونس وعندما بدأت الدعاية الفاشية تحدث بعض التأثير لدى قسم من الرأي العام الأهلي (47).

---

46) لدراسة هذا الجانب الذي يضيق المجال عن الإسهاب فيه أنظر:

- كازماجور، ريني: "الحركة الوطنية بتونس" [بالفرنسية] ، تونس 1948.

Casemajor, René *L'action nationaliste en Tunisie du pacte Fondamental de Mhamed Bey à la mort de Moncef bey 1857-1948*,(diffusion restreinte) Tunis, La rapide, 1948.

- آجرون، شالرل روبار: "أهالي المغرب العربي بإزاء الدعاية الألمانية" [بالفرنسية] في مجلة **تاريخ الحرب العالمية الثانية**، عدد 114، أفريل 1979، ص.ص. 1 - 39.

Ageron, Charles-Robert . Les populations du maghreb face à la propagande allemande . in *Revue d'Histoire de la deuxième Guerre Mondiale*, N_ 114, avril 1979, p.p. 1-39.

- قولدزيقر، أني-ري، "الرأي العام التونسي بين 1940 و 1944" [بالفرنسية] ، في تونس من **1939 إلى 1945**، أشغال الملتقى الرابع حول تاريخ الحركة الوطنية، برنامج البحث في تاريخ الحركة الوطنية، تونس 1989، ص.ص. 133-155.

Goldzeiguer, Annie-Rey . L'opinion publique tunisienne 1940-1944 ., in **La Tunisie de 1939 à 1945**. Actes du 4ème séminaire sur l'histoire du mouvement national, PNR, 1989, p.p. 133-155.

- كريم، مصطفى: "مساهمة في دراسة الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الثانية" [بالفرنسية] ، في **المجلة التاريخية المغربية**، عدد 10-11، جانفي 1978، ص.ص. 25-66

Kraïem, Mostapha . "Contribution à l'étude de l'histoire du mouvement national tunisien pendant la seconde Guerre Mondiale", in *Revue d'Histoire Maghrébine*, N_ 10-11, janvier 1978, p.p. 25-66

- المنصر، عدنان: "حول مسالة تعاطف التونسيين مع المحور أثناء الحرب العالمية الثانية"، في **روافد**، عدد 3، 1997، ص.ص. 87-106.

47) حول هذه المسألة أنظر خاصة:

بسيس (جوليات): "**المتوسط الفاشي، إيطاليا الموسيلينية وتونس**" [بالفرنسية]، منشورات كرطلا، باريس 1981، ص.ص. 138 - 147

Bessis, Juliette .*La Méditerranée fasciste, l'Italie mussolinienne et la Tunisie*, éditions Karthala, Paris 1981, p.p. 138 - 147.

كريم (مصطفى): "**الفاشية وإيطاليو تونس (1918 - 1939)**"، [بالفرنسية]، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس 1987، ص.ص. 58 - 80.

Kraïem, Mostapha . "*Le fascisme et les Italiens de Tunisie (1918 - 1939*, CERES, Tunis 1987, p.p. 58 - 80.

فبمناسبة زيارة أحمد باي الأولى لفرنسا والتي تمت في شهر جويلية من سنة 1930 ركزت تقارير الإقامة العامة على الإيجابيات التي يمكن التحصيل عليها من خلال القيام بعمل يعطي الدليل على العظمة الفرنسية: "من الهام أن يشاهد سمو الباي الدلائل على القوة الوطنية سواء في الميدان الصناعي حيث سيكون لذلك تأثير كبير عليه، أو في الميدان العسكري حيث عادة ما يكون لذلك تأثير أكبر على ذهن أمير محمي. ولتحقيق هذه الغاية المزدوجة فقد وقع اختياري على منطقة ماتز Metz التي بالإضافة لنموها الصناعي الهام جدا فإنها توفر الإمكانيات العسكرية اللازمة عن طريق الحامية العسكرية القوية الموجودة فيها والتي تتركب من مختلف فروع الأسلحة" (48).

وقد تبنى وزير الخارجية الفرنسي في رسالة إلى وزير الحرب وجهة نظر المقيم العام الداعية "لاستغلال مرور الباي بإحدى القلاع العسكرية الحدودية الهامة لتنظيم تظاهرة عسكرية" (49). وسيسمح هذا التمهيد للمقيم العام بالشروع في اتصالات مباشرة مع السلطات العسكرية بمنطقة ماتز لضبط تفاصيل المسألة وهو ما كان يستوجب إقناع هذه السلطات بالأهداف المرجو بلوغها من خلال هذا النشاط العسكري الإستثنائي: "طبع خيال الباي عن طريق تنظيم مناورات أمامه يطلق فيها أكبر عدد ممكن من الآلات النارية مما سيؤدي بالباي إلى الخروج من زيارته القصيرة للموزال Moselle بذكرى رائعة وهامة ودائمة" (50).

---

48) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية** ، صندوق 340، ملف 1، ورقة 10 : "المقيم العام إلى وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 20 ماي 1930".

49) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية** ، صندوق 345، ملف 3، ورقة 37 : "مراسلة إلى وزير الحرب بتاريخ 1 جويلية 1930".

50) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1985 (1)، ملف 1، ورقة 169 : "المقيم العام إلى الجنرال قائد الجيش السادس بماتز ، جويلية 1930.

والحقيقة أن السلطات العسكرية الفرنسية المرابطة بمنطقة ماتز قد بذلت جهودا كبيرة لإنجاح التظاهرة العسكرية التي طلب منها تنظيمها بمناسبة زيارة الباي. فلم تكتف تلك السلطات باستعراض عسكري فحسب بل إنها وضعت خطة مناورات بالذخيرة حسب سيناريو جسم معركة حقيقية بين قوات فرنسية مهاجمة تتعرض في موقع معين لتصد غير منتظر من طرف قوات معادية، أي أن المناورات توضح بالأساس الطابع الهجومي للقوات الفرنسية وهو ما يرمز إلى معان شديدة الوضوح ومخالفة لما عرف عن هذه القوات المرابطة في شرق فرنسا كونها بالأساس ذات طابع دفاعي في مواجهة ألمانيا. وقد استعملت القوات الفرنسية لمهاجمة محور العدو المفترض عربات مصفحة ومجنزرة قادرة على الوصول بسرعة إلى ميدان العمليات، وكانت قوات إسناد جوي تستعد في الوقت نفسه للتدخل في المعركة منتظرة صدور الأوامر إليها بذلك. وتدل ضخامة القوات المشاركة في هذه المناورات على الأهمية السياسية التي كانت السلطات تعلقها عليها: "فقد لاحظ جميع الحاضرين بسرعة، وبصفة أخص المحاربون القدامى، أن المسألة تتعلق باستعمال أكبر عدد ممكن من الآلات القاذفة للنيران، وليس بمجرد مناورات. وقد بدا على الباي اهتمام كبير بذلك وطلب الإطلاع بنفسه على بندقية رشاشة كما جرب بنفسه عربة مجنزرة" [51]. لقد كان لهذه المناورات بالفعل تأثير كبير على الباي الذي لاحظ عظمة فرنسا عن كثب بما سيقوي بلا شك

51) جريدة لومسان *Le Messin* بتاريخ 19 جويلية 1930.

ثقته فيها [52]. فبالإضافة إلى ما حملته زيارته إلى المنطقة الشرقية من فرنسا من معاني وحدة الكفاح بين التونسيين والفرنسيين من أجل تحرير جزء من الأرض الفرنسية [53]، فقد كان الهدف الأساسي هو بدون شك التأكيد للباي، ولبقية من يهمهم الأمر من الأوروبيين وبصفة أخص الإيطاليين أنه "مهما قال الحاسدون لأمتنا العظيمة فإن فرنسا تبقى بلدا قويا مستعدا باستمرار وكلما اقتضى الأمر للدفاع عن حقوقه وعن حريته وهي مهمة كل العالم المتحضر" [54]. ذلك ما اقتضى من السلطات الفرنسية بالفعل، في هذه الفترة الحساسة من تاريخ

52) إجابة عن سؤال أحد الصحفيين حول ما انطبع بذهن الباي من ذكريات الزيارة أجاب نجله الأمير الطيب باي: "في ميدان الأشياء الجدية انطبع بذهنه التطور الكبير في الطيران ثم الدبابات التي رآها في المناورات التي أقيمت على شرفه بماتز. كانت هذه هي المرة الأولى التي رأى فيها دبابات وقد أثارت إعجابه كثيرا". جريدة **لانترانزيجان** *L'Intransigeant* بتاريخ 23 جويلية 1930" . وقد جاء في البيان الصادر عن أحمد باي غداة الزيارة ما أكد ذلك التأثير الذي كان مقصودا نقله إلى الأهالي حيث ورد فيه بالخصوص: " وقد تمكنت حضرتنا أثناء هذه الرحلة من مشاهدة عظمة فرانسا ومنعة جانبها وفائق حضارتها وما امتازت به من النشاط في مضمار العلوم والفنون فأعجبنا بما عليه جيوشها البرية والبحرية والجوية من العدة والعدد لاسيما عندما حضرنا الاستعراض العسكري العظيم بباريس يوم 14 جويلية ومناورة حربية بهيجة حول مدينة ميتز الحصينة"، ، "خطاب ملوكي إلى كافة رعايانا أصلح الله تعالى أحوال الجميع"، سبتمبر 1930 ، مصدر سابق.

53) جريدة لومسان Le Messin بتاريخ 18 جويلية 1930 وجريدة لولوران Le Lorrain بنفس التاريخ.

54) جريدة **لومسان** Le Messin بتاريخ 19 جويلية 1930.

علاقاتها الأوروبية، التركيز على المظاهر العسكرية إبان هذه الزيارة إلى آخر لحظاتها [55].

2 - صياغة الرأي العام

وهو هدف أساسي أيضا كانت السلطات الفرنسية ترمي إليه من خلال تنظيم هذه الزيارات حيث كان المرجو نقل أحاسيس الولاء لفرنسا إلى أكبر جانب من الأهالي بما يعين على تحقيق أكبر غايات السياسة الأهلية: تحقيق نوع من الشرعية القائمة ليس فقط على قوة الاحتلال والتحكم في الإدارة وإنما على قدر من الانصياع الطوعي. فقد كانت تلك السلطات تسعى إلى تشريك أكبر عدد ممكن من الأهالي في الاحتفالات ومختلف الأنشطة التي تقام بمناسبة سفر الباي وعودته من السفر. وبما أن انطلاق الباي إلى مرسيليا يكون عبر بنزرت باعتبار قدرة مينائها على استقبال السفن الحربية ، فإن سفر الباي يتم عبر مراحل حيث ينطلق من المرسى إلى تونس، ومنها عبر القطار إلى بنزرت ثم يستقل السفينة المعدة له. وفي بداية كل مرحلة ونهايتها تقام مواكب لاستقبال المودعين أو المستقبلين باختلاف درجاتهم، وتقوم التشريفات بتنظيم حصص لتقبيل يد الباي حيث يسمح للأهالي بالاقتراب من الباي في الموكب مما يضعه في مواجهة هيبة الأمير المحاط بالجنود والحاشية. ومن الضروري هنا ملاحظة أن هذه العلاقة الوقتية التي تقام بمناسبة تنقلات الباي بين الباي ورعيته تبدو عملية هامة في حد ذاتها بالنسبة للطرفين حيث تجسد العلاقة الأصلية بين الراعي والرعية في مخيال كلا الطرفين.

---

55) ولكن ذلك ليس خاصا بزيارة 1930 بل إنه يكاد يرقى إلى مرتبة المعطى القار في مختلف الزيارات الرسمية للبايات. فقد كتب امحمد بن الخوجة حول زيارة الناصر باي أنه "قبل مبارحة الحضرة العلية لطولون طيرت وزارة البحر إشارة برقية بلا سلك لقائد الأسطول الفرنساوي الذي كان اذ ذاك بأكمله بصدد إجراء مناورات بحرية على مقربة من بالباي شرقي جزيرة سردانيا بمحضر جناب مسيو دلكاسي وزير البحر أن يجعل حركة تلك المناورات مدبرة بكيفية تمكن الحضرة العلية عند مرورها في عشي غداة تلك الليلة بمياه سردانيا من استعراض كامل الأسطول الفرنساوي والإشراف على مناورات سفنه القوية العتيدة..." **الرحلة الناصرية**، ص 186.

والحقيقة أن كل الأنشطة التي يقوم بها الباي قبيل سفره وبعده مباشرة، إنما تسعى إلى ترسيخ صورة معينة له لدى الأهالي تقوم على إبرازه في صورة الأب الحريص [56] والأمير التقي والراعي الأمين. وهذه الصورة التي يراد ترسيخها إنما هي نفس الصورة التي تسعى كل أنشطة الباي العامة إلى تأكيدها، مما يجعل خروج الباي للسفر أو استعداده له مبررا مثل بقية المبررات التي تستغل لإبراز تلك الصفات، غير أنها مناسبة هامة حيث تجسد مغادرة الباي لمملكته وركوبه البحر وما يعنيه ذلك من بقاء الأمة بدون راعيها. ذلك ما يفسر سعي المشير أحمد باي للحصول على كل الضمانات بحسن سير شؤون البلاد أثناء سفره شأن الوالد مع أولاده. بل إن الرعية نفسها لا تحس بالأمن والاستقرار طالما كان راعيها غائبا عنها مثلما صور ذلك ابن أبي الضياف حيث ذكر أنه في مدة سفر المشير كان أهل الحاضرة " كأهل بيت غاب عنه ربه المحبب إليهم، لا شغل لهم إلا في انتظار قدومه. ولم تقع في غيبته مشاجرة ولا جناية، وأن الفقراء يستعطفون الناس في طلب الصدقة، بالدعاء إلى الله أن يأتي سيدنا على خير" [57].

ورغم ما تعرضت له علاقة الباي بالأهالي من اهتزاز بفعل انتصاب الحماية والعزلة التي فرضت على الباي في قصره حيث لم يسمح له بكثير من التنقلات حتى كادت هذه التنقلات تنحصر في ثلاث

56) أنظر التركيز على معاني الأبوة في البيانات الصادرة عن الباي : "وحيث أني بمنزلة أبيكم الشفيق عليكم وانتم بمنزلة ابناني المطيعين" (خطاب ملوكي، أوت 1923، مصدر سابق)، والمسألة هنا لا تعدو كونها تكرارا لمعنى تقليدي ملازم للأنظمة الأبوية.

57) **الإتحاف**. ج.4.، ص 125. انظر أيضا الخطاب الذي القاه الشيخ الطيب المرزوقي من أعيان نابل في تهنئة الناصر باي بقدومه حيث جاء فيه بالخصوص: "ولهذا كانت الرعايا بلا امير كالأجسام بلا ارواح. وما الشريعة إلا روضة زاهية الثمار. متفتحة النوار. تجري من تحتها الأنهار. والأمير متعهد لها بالحراسة. يحميها من كل جان بشوكة السياسة[...] وهذا اليوم الذي أسفر صبحه عن بشرى وصول أميرنا المحبوب كان كيوم ورود بشرى يوسف على يعقوب[...]اللهم اجعل أيام عزه كالشمس وضحاها وليالي سروره كالقمر إذا تلاها". **الرحلة الناصرية** ص199-200.

أو أربع في السنة، فإن تلك الصلة لم تنقطع تماما. وتشير بعض المصادر الوثائقية إلى سعادة الباي باقترابه من الرعية [58] والحزن الذي كان يصيبه عندما تسيئ العامة استقباله أثناء زيارته العاصمة بمناسبة العيد أو المولد النبوي [59]. وإذا كانت سلطات الحماية تسعى إلى الحؤول دون إعادة العلاقة إلى سمتها القديمة بين الباي ورعاياه فإنها كانت محتاجة للمحافظة على حد أدنى لهذه العلاقة لخدمة أهداف سياستها الأهلية. لقد كانت هذه السياسة تقتضي احتفاظ الباي بقدر من الهيبة في نظر الأهالي واحتفاظ هؤلاء بقدر من الطاعة لأميرهم بما يخدم المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه نظام الحماية. ولرعاية تلك الهيبة والحفاظ على صورة الأمير المحبوب والمطاع وقعت مواصلة الاستناد إلى نفس الطقوس القديمة: لقد كان كل من الأطراف الثلاثة يحقق من خلال هذه الطقوس نوعا من التوازن، غير أن التوازن المادي الوحيد والمثمر كانت تجنيه بدون شك سلطات الحماية وحدها في حين كان الطرفان المتبقيان (الباي والرعية) يرضيان بالمظاهر والرموز.

فنجد محمد الهادي باي، وهو أول باي سافر إلى خارج البلاد منذ انتصاب الحماية، يكاتب قبيل سفره-الذي كان قد حددت تفاصيله في دوائر الإقامة العامة- جميع العمال والمشايخ والموظفين الشرعيين يعلمهم بعزمه على السفر [60] جريا على عادة سنها المشير احمد باي. كما

58) " ففي كل مرة تسعى فيه الشرطة لحفظ النظام بمناسبة تنقل الباي سواء كان ذلك في تونس أو المرسى كان الباي يمنع الأعوان من إساءة معاملة الأهالي لأنه يريد أن يكون في علاقة مباشرة مع رعاياه مهما كانت الطبقة التي ينتمون إليها وأنه يشعر بسعادة كبيرة عندما يكون محاطا بهم". **الأرشيف الوطني**، سلسلة F ، صندوق 7، ملف 1، ملف فرعي 4، وثيقة 13، تقرير استخباري عن شؤون البلاط مؤرخ في 21 مارس 1929 وممضى من مدير الأمن العمومي.

59) **الأرشيف الوطني**، السلسلة F، صندوق، 7، ملف 1، ملف فرعي 5، تقرير استخباري بتاريخ 12 أكتوبر 1940 صادر عن إدارة مصالح الأمن (وثيقة: 200).

60) **النفحة الندية**، ص 47. انظر أيضا الرحلة الناصرية ص 79.

يعمد الباي "حسب عادة أسلافه عند السفر" [61] إلى زيارة مقامات الأولياء والصالحين ويكثر من التواضع ويجزي الصدقات للفقراء إظهارا لتقواه وإمعانا في ترسيخ صورة الأمير الصالح لدى الرعية [62]. وفي المقابل فإن الرعية تبدي شدة تعلقها بأميرها عن طريق إبراز الخضوع له وهو ما يظهر من خلال عادة تقبيل اليد [63]، ذلك أن المراسم كانت تستغل كل تنقل للباي لتنظيم حصة لتقبيل اليد وهو من الطقوس الملازمة لكل لقاء بين الباي ورعاياه حتى لكأنه يبدو غاية في حد ذاته. فرغم أن بيعة العامة قد أضحت مجرد طقس رمزي بفعل تحكم الحماية في عملية التنصيب، إلا أن الرعية تبدو عاجزة عن تصور العلاقة مع راعيها دون هذا الجزء من المراسم وكأنه تجديد للبيعة [64]. كما أن هذه العلاقة لا تعترف

61) **النفحة الندية** ص 68. والواقع أن حمودة باشا هو الذي أبدع هذه الطقوس منذ خروجه لتشييع الجيش في الحملة على الجزائر سنة 1807. حول بداية ظهور العادة المتمثلة في زيارة مقامات الأولياء قبل السفر أنظر **الإتحاف**، الجزء الثالث، ص 61.

62) "حيث زار سموه ضريح سيدي أبي سعيد الباجي فضريح سيدي محرز بن خلف فضريح سيدي أحمد بن عروس فضريح سيدي ابراهيم الرياحي فضريح سيدي علي محسن فالمغارة الشاذلية كما تبرك بزيارة المجذوب سيدي محمد الباهي وتقرب إلى الله بذبح القرابين وإفاضة الصدقات والعطايا بين البرايا إلى غير ذلك من الحسنات التي سيأخذ صحيفتها بيمينه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه". **الرحلة الناصرية**، ص 86. أنظر أيضا **النفحة الندية** ص 68.

63) حول هذه العادة وتأصيلها في التراث أنظر فصلا حول عادة تقبيل اليد في: بن الخوجة (محمّد)، **صفحات من تاريخ تونس**، تحقيق: حمّادي السّاحلي والجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلاميّ، 1986، . كما يتعهد الباي رعيته أثناء سير الموكب بنثر الدراهم في طريقه مما يسفر عن مشهد ينحني فيه الرعايا لالتقاط عطايا أميرهم مما ينتج شكلا آخر من أشكال الخضوع الرمزي إليه. أنظر **النفحة الندية**، ص 70.

64) "ولما طال جلوس الأمير في قبول الوفود المترادفة إعند حلوله بالعاصمة] قيل لبقية أهل الحاضرة ورجال الأوقاف وطائفة الإسرائيليين "مسامحة" فكفوا عن التقدم لدى الأمير وتقبيل راحته فانكسرت نفوسهم وأسفوا من هذا الحرمان فتدارك الأمر حالا جناب الوزير الأكبر... فوقع النداء عليهم ادخلوا فاستبشروا وانجبرت قلوبهم وفرحوا برؤيا الأمير ودخلوا بيت القبول وقبلوا يد الملك وعد العموم هاته العناية من الوزير مزية كبرى وسياسة حكيمة وإخلاصا للحضرة الملوكية إذ جميع الأهالي مستبشرون بعودة أميرهم معافى سالما ومشتاقون لرؤيته بعد مغيب طويل في رحلة يرجون من ورائها الخير العميم لرعاياه المتعلقين بحضرته والمتفانين في محبته واعزاز دولته ...". **النفحة الندية**، ص 220.

بحدود المكان إذ نجد الرعية مصرة على تطبيق هذه الطقوس خارج حدود المملكة وفي فرنسا بالذات [65] حيث كانت السلطات الفرنسية تسهل عمليات اللقاء بين الباي ورعاياه المقيمين خارج تونس. ويقدم وصف امحمد بن الخوجة للقاء الباي محمد الناصر أثناء وجوده بباريس نخبة من التونسيين المستقرين هناك بطريقة تبرز لنا ما كانت السلطات الفرنسية نفسها تسعى لإبرازه عن طريق تسهيلها تلك اللقاءات: "تسامح" الأمة الحامية وحرصها على راحة الأمير ورعاياه واحترامها "لاستقلاليته"[66]. وتسعى السلطات الفرنسية أيضا ولنفس الاعتبارات إلى تنظيم احتفالات كبيرة بمناسبة عودة الباي من سفره حيث جرت العادة بتكوين لجان لتنظيم تلك التظاهرات المتنوعة والتي يشارك فيها عادة عدد كبير من الأهالي. ورغم قدم هذه عادة [67] ورمزيتها إلى فرح الرعية بعودة راعيها إليها "سالما غانما"، فإنها تستغل من قبل السلطات الفرنسية هنا لتحقيق نفس الأهداف المتعلقة بتضخيم صورة الباي في نظر رعيته والاستفادة من تلك الصورة لخدمة برامج الحماية. لذلك فإن تنظيم هذه الاحتفالات يتم برعاية الكتابة العامة للحكومة نفسها التي تسعى لتشريك

---

65) "ولما دخل الأمير الى البيت المعد له بالمحطة [وهو في طريق العودة من نيس إلى مرسيليا] وجد أفراد القافلة التونسية للعام 12 وهي تتركب كل سنة من مختلف الطبقات والأجناس، ولم تبق خاصة بتلامذة الليسي كارنو المسلمين فتلقوا الأمير بقوله الله ينصر سيدنا. ولما استقرت الحضرة العلية على كرسيها بالقاعة تلقت مراسم التعظيم من أفراد القافلة التونسيين بتقبيلهم راحة يمناه الكريمة على اختلاف أجناسهم وأديانهم". **نفس المصدر**، ص 192.

66) "والحق يقال أن أمة الفرنسيس من أكثر الأمم الوروباوية تسامح وتجاوزا [...] وأنك لا تجد تونسيا جليلا أو حقيرا عالما أو جاهلا يتهم فرنسا بالتهجم على شعائر الدين الإسلامي أو مصادرة الأمة المحمية في عوائدها وأخلاقها". **الرحلة الناصرية**، ص 118.

67) حيث يذكر أحمد بن أبي الضياف أن أهل الحاضرة استأذنوا المشير عند قدومه في زينة البلاد، إظهارا لسرورهم بأوبته، فأبى وقال لهم: "في البلاد الفقير والغني، وربما يتكلف الفقير مضاهاة الغني فيجحف به ذلك". **الإتحاف**. ج.4.، ص 126.

الوجهاء والأعيان من تونسيين وأوروبيين في اللجنة المشرفة عليها [68]، كما تسعى لأن يكون لاحتفالاتها أكبر صدى في أوساط الأهالي عن طريق تشريك مختلف التنظيمات الأهلية فيها [69].

وبالإضافة إلى العناية بهذه الجوانب الإحتفالية تسعى سلطات الإقامة العامة إلى سبر أغوار الرأي العام الأهلي لمعرفة تأثير الزيارات عليه من ناحية وملامسة مدى نجاح تلك السلطات بالتالي في تحقيق سياستها الأهلية، والإنعكاسات الإيجابية التي قد تنتج عن هذا النجاح في ميادين السياسة الأخرى. ففي سنة 1926 لاحظ أحد التقارير الفرنسية بكثير من الغبطة "العناية التي يبديها الأهالي بكل تفاصيل زيارة سمو الباي إلى فرنسا، ذلك أنهم يحسون باعتزاز لا شك فيه نتيجة التشريفات الكبيرة التي حظي بها" [70].

من هذا المنطلق نلاحظ حرص سلطات الحماية على تبليغ "المعاني الرسمية" للزيارة في شكل "خطاب ملوكي" يقع إصداره باسم الباي غداة

---

68) أنظر تركيبة اللجنة التي نظمت الإحتفالات بعودة الناصر باي في **الرحلة الناصرية**، ص 193-194. أنظر أيضا الدعم الذي لقيته نفس اللجنة في 1923 من طرف المقيم العام لوسيان سان **في وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1981 (2)، ملف 1، ورقة 100، حول نشاط اللجنة، تقرير مؤرخ في جويلية 1923.

69) "ثم أشرف [أحمد باي الثاني] بعد ذلك من روشن القصر على مناظر الإحتفال فمرت الجمعية الرياضية بصحن القصر وقامت الفرسان والجموع بألعاب مختلفة في بطحاء الصفصاف على أصوات الطبول والمزامير وعلى الساعة الثامنة جالت عساكر العسة في شوارع المرسى وبأيديهم المشاعل ومعهم فرسان الوجق والقبايل وطاقم الموسيقى العسكرية وعلى الساعة التاسعة انتصب فصل طرب [...] إلى مضي ساعة من نصف الليل". **النفحة الندية**، ص 224. وبالفعل فإن المصادر تؤكد على أهمية الأعداد التي كانت تخف لتوديع الباي أو استقباله ، أنظر ذلك في الصور الفوتوغرافية الواردة في الرحلة **الناصرية والنفحة الندية** وانظر أيضا **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1985 (1)، ملف 2، ورقة 100، تقرير إدارة الأمن المؤرخ في جويلية 1934.

70) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 1، ملف 2، تقرير المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية المؤرخ في 24 أوت 1926، ورقة 122.

الوجهاء والأعيان من تونسيين وأوروبيين في اللجنة المشرفة عليها [68]، كما تسعى لأن يكون لاحتفالاتها أكبر صدى في أوساط الأهالي عن طريق تشريك مختلف التنظيمات الأهلية فيها [69].

وبالإضافة إلى العناية بهذه الجوانب الإحتفالية تسعى سلطات الإقامة العامة إلى سبر أغوار الرأي العام الأهلي لمعرفة تأثير الزيارات عليه من ناحية وملامسة مدى نجاح تلك السلطات بالتالي في تحقيق سياستها الأهلية، والإنعكاسات الإيجابية التي قد تنتج عن هذا النجاح في ميادين السياسة الأخرى. ففي سنة 1926 لاحظ أحد التقارير الفرنسية بكثير من الغبطة "العناية التي يبديها الأهالي بكل تفاصيل زيارة سمو الباي إلى فرنسا، ذلك أنهم يحسون باعتزاز لا شك فيه نتيجة التشريفات الكبيرة التي حظي بها" [70].

من هذا المنطلق نلاحظ حرص سلطات الحماية على تبليغ "المعاني الرسمية" للزيارة في شكل "خطاب ملوكي" يقع إصداره باسم الباي غداة

---

68) أنظر تركيبة اللجنة التي نظمت الإحتفالات بعودة الناصر باي في **الرحلة الناصرية**، ص 193-194. أنظر أيضا الدعم الذي لقيته نفس اللجنة في 1923 من طرف المقيم العام لوسيان سان **في وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1981 (2)، ملف 1، ورقة 100، حول نشاط اللجنة، تقرير مؤرخ في جويلية 1923.

69) "ثم أشرف [أحمد باي الثاني] بعد ذلك من روشن القصر على مناظر الإحتفال فمرت الجمعية الرياضية بصحن القصر وقامت الفرسان والجموع بألعاب مختلفة في بطحاء الصفصاف على أصوات الطبول والمزامير وعلى الساعة الثامنة جالت عساكر العسة في شوارع المرسى وبأيديهم المشاعل ومعهم فرسان الوجق والقبايل وطاقم الموسيقى العسكرية وعلى الساعة التاسعة انتصب فصل طرب [...] إلى مضي ساعة من نصف الليل". **النفحة الندية**، ص 224. وبالفعل فإن المصادر تؤكد على أهمية الأعداد التي كانت تخف لتوديع الباي أو استقباله ، أنظر ذلك في الصور الفوتوغرافية الواردة في الرحلة **الناصرية والنفحة الندية** وانظر أيضا **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1985 (1)، ملف 2، ورقة 100، تقرير إدارة الأمن المؤرخ في جويلية 1934.

70) **وثائق وزارة الشؤون الخارجية**، صندوق 1، ملف 2، تقرير المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية المؤرخ في 24 أوت 1926، ورقة 122.

عودته من فرنسا مباشرة [71]. ويستعرض البيان عادة مظاهر "الإكرام والإجلال من طرف محبنا الأكبر فخامة [...] رئيس الجمهورية ومن كافة رجال الدولة ومن الأمة الفرنسية قاطبة فحيثما حل ركابنا كانت جموع الأمة ووجهاؤها وأصحاب الحيثيات من كل الطبقات يتسابقون عن طيب نفس للسلام علينا والإبتهال بالدعاء لحضرتنا والإحتفال بنا مما دلنا على مكانة بيتنا ورسوخ محبة مملكتنا ورعايانا في قلوب الجميع" [72]. ثم يمر البيان إلى استعراض مظاهر القوة الفرنسية مما بقي في الذهن بعد الزيارة حيث يقع التأكيد على "عظمة فرنسا وقوة حضارتها ونفاق سوق العلم فيها واتساع ثروة الأمة بفضل الكد والجد والإقبال على العمل" [73]. أما الجزء الثالث من البيان فيقع تخصيصه مباشرة وبدون مواربة للدعاية لنظام الحماية وهو ما جعل من أجله هذا الخطاب بل وربما كامل الزيارة: " لا جرم أن الأمة الفرنساوية التي كانت عظيمة في نظري ومحلا للإعجاب قد ازدادت عظمة ومحبة في فؤادي وهذا الشعور الذي ملأ جوارحي كلها ندعوكم كلكم لمشاطرتي إياه لأنه يترجم عن تعلق هذا الجناب الملوكي للأمة الحامية التي أخلصت نحونا النية وساعدت دولتنا على السير ببلادنا نحو جيلين في سبيل الرقي والمدنية فعليكم أبنائي أن تقدروا هذه المزية حق قدرها وأن تعضوا بالنواجذ على موالاة فرانسا مع التعاضد والتوادد المتواصل نحو أبناء العنصر الفرانساوي لما لكم في ذلك من المنافع الحسية والمعنوية لاسيما وأننا تحققنا من فرانسا حب الخير لبلادنا وأبنائها العزيزين علينا" [74].

---

71) وهذه الخطابات الملوكية هي في الحقيقة تكرار لنص واحد معد سلفا في الكتابة العامة للحكومة وفي الإدارة العامة للداخلية بالتحديد ولا تدخل عليه إلا تحويرات جزئية بحسب الضرورة.

72) **الأرشيف الوطني**. سلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 19، وثيقة 37، "خطاب ملوكي إلى كافة رعايانا أصلح الله تعالى أحوال الجميع"، أوت 1923.

73) نفس المصدر.

74) نفس المصدر. أنظر تكرارا شبه حرفي لهذه المعاني في الخطاب الملوكي الصدر عن أحمد باي في 1930 (نفس المصدر، وثيقة 103).

كما تحرص إدارة الحماية والسلطات الجهوية على نشر الخطاب في أوساط الأهالي وتفسير معانيه حتى يصل التأثير المراد إحداثه إلى أكبر جانب منهم وبالوسائل الأكثر تناسبا مع إمكانات الاستيعاب لديهم مما يجند جميع السلطات التونسية في مجهود دعاية للحماية بذريعة تفسير مضمون خطاب الباي [75]. وهذه العملية ذات أهمية بالغة إذ بها يتحقق الهدف السياسي بعيد المدى من زيارة الباي حيث يصبح للدعاية هنا دور في صياغة رأي عام موال للحماية وهو دور ليس في قدرة السياسة الأهلية أن تستغني عنه.

ومن جهتها فقد كانت الصحافة الفرنسية تنخرط في الدعاية لهذه المناسبات من خلال التأكيد على متانة العلائق بين تونس وفرنسا وعراقتها وعلى الكرم الفرنسي الكبير الذي حظي به ضيوف الأمة الحامية والذي سيمنح الباي الدليل على صدق المشاعر الفرنسية نحو بلاده: "كما أن أصدقاءنا الأهالي سيحتفى بهم في شخص ملكهم ومن شأن ذلك أن يقربنا إلى بعضنا البعض أكثر من السابق" [76]. كما كانت هذه الصحف تشترك في قراءة النتيجة الأساسية لهذه الزيارات، أو بالأحرى تشترك في الدعاية لتحقيق الهدف الرسمي منها، وهو الربط بين مصيري البلدين بطريقة نهائية ذلك الارتباط الذي توضح في مواطن الإنتاج الاقتصادي

---

75) " وبعد فقد صدر خطاب ملوكي من المقام الأرفع [...] إثر رجوعه من سفره الميمون بالديار الفرانساوية وقد تضمن هذا الخطاب الرفيع ماتلقاه الجناب العالي من التعظيم والحفاوة[...]. والمراد إجراء مايلزم لتلاوته على الكواهي والخلفاوات والمشايخ والعيان والعدول وسائر الموظفين عندما تسنح الفرصة بالاجتماع بهم وإفهامهم تفصيل ماتضمنه الخطاب الجليل المذكور وتسلموا نسخة لكل شيخ من مشايخ التراب ليبينوا لأهالي مشيخاتهم ماحتوى عليه[...]"، **الأرشيف الوطني**، سلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 21، منشور الوزير الأكبر خليل بوحاجب إلى العمال، وثيقة 63.

76) **تونيس سوسياليست** *Tunis - Socialiste* بتاريخ 6 جويلية 1923. وقد اعتذرت الجريدة عن انخراطها في هذه الدعاية بضرورة مجاراة الأهالي في عاداتهم.

كما في ساحات المعارك [77]. ومن جهتها فإن الكتابات المدحية التي ألفت بمناسبة هذه الزيارات قد ركزت على إبراز هذه الصورة عن العلاقات التونسية الفرنسية لدى جمهور أوسع من ذلك الذي كانت تحظى به الصحف الفرنسية، غير أن مؤلفيها كانوا يصرحون أحيانا بالبون الشاسع بين الصورة التي يراد نشرها للعموم وبين واقع العلاقة التونسية الفرنسية مما يدل على أهمية الضغوط التي كانت تسلط عليهم لنشر الرؤية الرسمية على مغالاتها [78].

وإذا كانت السلطات الفرنسية تسعى لنشر تصورها الخاص للعلاقات التونسية الفرنسية بما يتماشى مع إيديولوجيا السياسة الأهلية، فإنها كانت تفعل ذلك لغايتين أخريين وهما نشر هذه الصورة لخدمة سياسة فرنسا تجاه العالم الإسلامي، ومحاربة الرؤى الأخرى التي قد تنشأ لدى الأهالي عن طريق مراقبة تطور الدعاية المضادة لها في أوساط التونسيين.

فمن جهة أولى لاحظت التقارير الفرنسية الانعكاسات الإيجابية التي ستكون لزيارة الباي في 1926 لفرنسا على صورتها في العالم الإسلامي، تلك الزيارة التي تزامنت أيضا مع زيارة سلطان المغرب لفرنسا بمناسبة تدشين المعهد الإسلامي بباريس. فبعد أحداث المغرب الأقصى والشام والفضاعات التي اتهمت فرنسا بارتكابها ضد الأهالي بذريعة إخماد الإنتفاضتين، كانت فرنسا في حاجة إلى تنصيع صورتها التي زادت سوءا بفعل الدعاية التي كانت البلشفية والتيارات الوطنية في المستعمرات تقوم بها ضد فرنسا، من هنا جاء مشروع جامع باريس

77) لوبتي **ماتان** Le Petit Matin بتاريخ 14 جويلية 1945ولابرا La Presse بتاريخ 15 جويلية 1945و **لاديباش تونيزيان** *La Dépêche Tunisienne* بتاريخ 31 جويلية 1945.

78) فرغم أن محمد مقداد الورتاني قد عين من طرف الكاتب العام للحكومة في البلاط للقيام بهذه المهمة إلا أنه لم يسطع منع نفسه من ملاحظة درجة المغالطة السياسية التي تستند إليها الدعاية الرسمية فكتب قائلا "وأما مايعبر به ذلك في لغة السياسة تلطيفا للحالة وذرا للرماد على عيون الواقع في جانب الدول الأجنبية المسيطرة على ممالك الإسلام من لفظ الحماية فهو في الواقع امتلاك وولاية لا حماية..."، **النفحة الندية** ص 250.

الذي سعي من ورائه لإنتاج صورة أخرى أكثر تسامحا لفرنسا من ناحية [79]، وربما لاحتلال جزء من مكان تركه إلغاء الخلافة العثمانية شاغرا من ناحية ثانية: " من الضروري أن تعرف هذه الأشياء في كل من القاهرة وبيروت وبغداد وطهران حيث تسعى دعاية بعض اللجان السورية ومبعوثو موسكو إلى تصوير فرنسا كمضطهدة لرعاياها ومحمييها من المسلمين. فيمكن لكل عاقل أن يلاحظ أن باي تونس، مثل سلطان المغرب، ليسا أسيرين بل إننا على العكس من ذلك ندعوهما في كل لحظة للتعاون معنا من أجل تحسين وضع الأهالي الذين يهمنا مصيرهم. إن هؤلاء الأهالي مغرمون بالبهرج والمظاهر، غير أن هيبتنا مرتبطة في نظرهم أيضا بوضعنا الإقتصادي[...]. إن حكام الآستانة قد أضعفوا من مكانتهم بصورة واضحة بإلغائهم الخلافة، ذلك أن أنظار الجزائريين والتونسيين والمغاربة لم تعد مشدودة إليهم بل إن مكة وباريس أصبحتا القطبين الذين يثيران اهتمامهم اليوم. إن الإنطباع الجيد الذي حصل بفعل زيارة الباي والسلطان إلى باريس هو في الآن نفسه تتويج لمجهوداتنا وتشجيع لنا لمواصلتها" [80].

كما أن الدعاية الفرنسية لهذه الزيارات كانت تهدف بالإضافة إلى تحسين صورة فرنسا في العالم الإسلامي وهو من الحاجيات الأساسية لسياستها الخارجية في هذه الفترة، هذه الدعاية كانت ترمي أيضا إلى إضعاف الدعايات المضادة لها داخل أوساط الأهالي. ولكن إذا كان بإمكان هذه الدعاية أن تحقق بعض النجاح إلى حدود الثلاثينات فإن التسييس المتزايد للساحة الأهلية وانتشار الدعاية الوطنية في صفوف أعداد متزايدة

---

79) أنظر التركيز على هذه المعاني وتأصيلها في خطاب الباي الذي ألقاه نيابة عنه الوزير الأكبر في تدشين المعهد الإسلامي بباريس في **الأرشيف الوطني**، سلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 19، وثيقة 9:5228.

80) تقرير المعتمد لدى الإقامة العامة إلى وزير الخارجية المؤرخ في 24 أوت 1926، مصدر سابق. أنظر أيضا الخطاب الذي القاه الباي بمناسبة تدشين المعهد الإسلامي بباريس في **الأرشيف الوطني**، سلسلة F، صندوق 11، ملف 3، ملف فرعي 19، وثيقة 28.

من الأهالي سوف يجعل من تحقيق تلك المهمة أكثر صعوبة. فبداية من منتصف الثلاثينات، وبصفة خاصة منذ منتصف العقد الموالي، سوف تشهد الساحة التونسية صراعا محتدما بين رؤيتين: رؤية رسمية تهدف إلى توفير فرص النجاح لتلك السياسة الأهلية التي سبق الحديث عنها، ورؤية أخرى مناقضة وذات طابع احتجاجي برهنت على قدرتها على الإنتشار.

فقد استغلت الرؤية الوطنية ترهل الدعاية الفرنسية [81] التي لم تعد قادرة على تحقيق نفس النجاحات القديمة بفعل تغير الظرفية العالمية ووصول أجيال ذات فكر نقدي أكثر وضوحا إزاء الوضع الإستعماري.

وهكذا نلاحظ أنه بعد فترة تابعت فيها الأوساط الفرنسية فضول بعض الأطراف لمعرفة الغايات من زيارة أحمد باي الثانية إلى فرنسا بل ونشرها دعايات لا تخدم السياسة الفرنسية [82]، ستشهد الدعاية الرسمية تراجعا واضحا بداية من سنة 1945 بالتزامن مع الزيارة التي كان الأمين باي يستعد لأدائها لفرنسا بدعوة من الجنرال ديقول. لقد جاءت هذه الزيارة في فترة جد حساسة بالنسبة للعلاقات التونسية الفرنسية. فمن جانب أول كانت فرنسا قد شرعت في بناء هيبتها من جديد في نظر سكان مستعمراتها وخاصة منهم أولئك الذين شهدوا نكستها إبان الحرب، كما أنها كانت بصدد بناء نوع من الشرعية للأمين باي الذي نصبته على العرش الحسيني بعد أن قامت بعزل المنصف باي. ومن جانب آخر كان

---

81) أثناء زيارة الأمين باي لفرنسا في 1945 ركزت الصحف الفرنسية كثيرا على قصة شاب تونسي كان أحد الضباط الفرنسيين قد "تبناه" بعد مقتل أبويه في احدى معارك تونس خلال تحريرها من قوات المحور. وقد شارك هذا الشاب الذي "تطوع" في الجيش الفرنسي في كل العمليات التي قامت بها فرقته من صقلية إلى فرنسا فألمانيا، مستنتجة كل ما أمكن لها استنتاجه من هذه "الصورة الرمزية"، وهو ما يعبر عن الفراغ الذي بدأت تعاني منه الدعاية الرسمية التي لم تغير أساليبها ولم تساير بالتالي تطور الوعي السياسي لدى التونسيين أو لدى نخبتهم المثقفة على الاقل. راجع في شأن ذلك مثلا **لاديباش تونيزيان** *La DépècheTunisienne* بتاريخ 25 جويلية 1945.

82) أنظر ذلك في **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1985 (1)، ملف 2، تقريران صادران عن الاستعلامات العامة ومؤرخان في 19 و 22 جوان 1934، ورقة 775 و 803.

الأمين باي في حاجة إلى تدعيم شرعية وجوده على العرش، تلك الشرعية المنقوصة من أهم أسسها. ونظرا إلى إعراض الأهالي عنه بفعل انخراطهم في الحركة المنصفية فإن الأمين باي كان مضطرا لمزيد الالتصاق بالفرنسيين. ومن هنا فقد جاءت تلك الزيارات لتكون دليلا على تحالف المصالح بين الطرفين، غير أنها كانت في نظر الرأي العام الأهلي، أو القسم الأكبر منه على الأقل، فرصة لملاحظة المفارقة الكبيرة بين الواقع وبين الرؤية الرسمية لطبيعة العلاقات بين التونسيين والفرنسيين غداة الحرب، ومن هنا ذلك الانخراط التلقائي للأهالي في نشاط سياسي عفوي لفضح الدعاية الرسمية. ورغم سعي السلطات الفرنسية إلى القيام ببعض التنازلات من أجل تقوية موقف الأمين باي وإعطاء الانطباع بنجاح تلك الزيارة [83]، فإن النتائج لم تكن بمستوى الآمال المعلقة عليها.

وتعطينا بعض التقارير الفرنسية الفرصة للإطلاع على التغير الكبير الذي طرأ في هذه الفترة على الرأي العام الأهلي وكذلك على الاهتمام الذي أضحت دوائر الحماية توليها لمتابعته. ففي أحد هذه التقارير التي حررت غداة زيارة 1945 سعت السلطات الفرنسية إلى قراءة النتائج السياسية لهذه الزيارة ومدى تأثر الأهالي بالرسائل التي حاولت فرنسا تمريرها من خلالها، لاحظت تلك السلطات أنه من الضروري أخذ الظروف العامة التي تمت فيها هذه الزيارة بعين الاعتبار قبل كل تقييم لنتائجها المحتملة. فقد ارتقى الأمين باي على العرش في ظرف نفسي خاص "تمثل في سيطرة أفكار سلفه الديماغوجية التي أدت بدورها لتفجير حماس سكان أبهرتهم نجاحات المحور، مما جعله يبدأ عهده برصيد

---

83) أعلنت السلطات الفرنسية بمناسبة هذه الزيارة عفوا شاملا عن بعض المعتقلين المتهمين بالتعاون مع المحور (أنظر قائمة في الموظفين الذين شملتهم المحاكمات والعقوبات في **الأرشيف الوطني**، سلسلة A، صندوق 208، ملف 61، ملف فرعي 8، " قائمة أعوان سلك القيادات المعاقبين منذ 1943") وخاصة علي بالضياف كما أعلنت في نفس الاتجاه عن إصلاحات سياسية أخرى.

ضعيف من الشعبية" [84]. وقد اعتبر التقرير أن زيارة الباي إلى فرنسا كانت بالأساس لتدعيم صورته في نظر الأهالي وأنها كانت بذلك محاولة من ضمن المحاولات العديدة التي تم القيام بها في هذا الاتجاه، سواء من جانب السلطات أو من طرف البلاط وخاصة الأمير الشاذلي باي. غير أن ذلك لم يؤد في نظر السلطات سوى إلى زيادة درجة توجس الرأي العام الأهلي من هذه الزيارة. ولم يحدث العفو عن علي بالضياف "الذي كان من الأجدر استغلاله عن طريق دعاية صحفية وإذاعية مركزة" [85] تغييرا كبيرا في هذا الوضع حيث أن أكبر جانب من الرأي العام المسيس قد أوله كحيلة فرنسية لزيادة شعبية الباي. لذلك فإنه فيما عدا بعض الشخصيات التي قرأت في زيارة الباي إلى فرنسا نهاية للآمال بعودة المنصف باي والتي أعادت تموقعها تبعا لما يقتضيه التعامل مع الوضع، فإن السلطات الفرنسية أقرت بأن "النجاح الوحيد" الذي حققته الزيارة تمثل في كسر الإجماع المعادي للأمين باي في أوساط الأهالي، محذرة في الوقت نفسه من بعض الانعكاسات السلبية لهذه الزيارة على السلوك السياسي للباي نفسه باعتبار أنه قد يسيء استغلال الحفاوة التي عبرت له عنها سلطات الجمهورية بإثارة المتاعب لإدارة الحماية [86].

---

84) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1986، ملف 1، ورقة 264-265، تقرير بعنوان "زيارة سمو الباي إلى فرنسا والرأي العام الأهلي".

85) بالفعل فإن الإجراءات المتخذة بمناسبة هذه الزيارة وفي إطار سعي السلطات الفرنسية في المتروبول إلى منح الباي الأمين مكاسب سياسية يستثمرها لبناء شعبية لدى الأهالي والوطنيين بصفة خاصة لم تحدث ما كانت تلك السلطات تتوقعه من ردود فعل بل إننا نجد هذه السلطات متوجسة من رد فعل الصحافة العربية التي أهملت أحداث هذه الزيارة بطريقة شبه كاملة بما أفشل عملية الإستثمار السياسي لتلك افجراءات. أنظر حول سلوك الصحف العربية وخاصة صحيفتي **الزهرة و النهضة**: **وثائق الإقامة العامة**. صندوق 1986، ملف 1: مذكرة من مركز الإعلام الأهلي التابع للإقامة العامة مؤرخ في 16 جويلية 1945، ورقة 161و162. أنظر أيضا في نفس الصندوق والملف تقريرا بعنوان "الرأي العام وسفر الباي إلى فرنسا"، ورقة 264-265.

86) نفس المصدر.

غير أن الإجماع السياسي الأهلي حول شعارات الحركة المنصفية لم يضعف تماما في الواقع، حيث ازدادت الدعاية ضد السلطات الفرنسية بدرجة أثرت على العلاقات بين الباي والسلطات الفرنسية مما سيؤدي، في أول ظاهرة من هذا النوع منذ انتصاب الحماية، إلى إلغاء الباي محمد الأمين زيارة كان يزمع القيام بها في السنة الموالية. فقد لاحظت الأجهزة الأمنية الفرنسية انه بمجرد ظهور فكرة الزيارة تزايدت الإشاعات في أوساط الأهالي بل وحتى في الدوائر القريبة من البلاط حول الهداف الحقيقية من ورائها. ففي حين رأى بعض هذه الإشاعات أن قرار الزيارة صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي وأبلغ إلى الباي في صيغة الأمر بواسطة المقيم العام، فإن بعضا منها رأى أن توقيت الزيارة يؤكد اعتزام حكومة الجمهورية مراجعة اتفاقية الحماية بما ينسجم مع ضرورة إحكام القبضة على تونس بمقتضى مشروع الاتحاد الفرنسي، إلى غير ذلك من الإشاعات المضادة في آن واحد للحماية وللباي الأمين، والتي لم تكن الأوساط الوطنية والمنصفية غريبة عنها [87].

لقد أدت هذه الإشاعات وشدة تواترها إلى تراجع الأمين باي عن فكرة السفر إلى فرنسا وهو ما فاجأ سلطات الحماية التي كانت قد شرعت في الاستعداد للزيارة. وقد لاحظ الكاتب العام للحكومة أن التبريرات التي قدمها الباي لتأجيل الزيارة من اقتراب حلول شهر رمضان وقصر مدة الاستعداد للسفر، لا يجب أن تحجب عن الأنظار أن المراد هو إلغاء الزيارة تماما [88]. أما المقيم العام جان مونص فإنه سعى إلى فهم الأسباب الحقيقية وراء تراجع الباي ملاحظا الحرج الذي وجد

87) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1986، ملف 1، ورقة 267، تقرير رئيس منطقة الشرطة بالأحواز الشمالية مؤرخ في 12 جوان 1945. أنظر أيضا في نفس المصدر سريان إشاعة إمضاء معاهدة حماية جديدة في هذه الزيارة(ورقة 268 و 269).

88) **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1986، ملف 1، ورقة 270، الكاتب العام للحكومة إلى المقيم العام، جوان 1946.

الباي نفسه فيه بفعل حملة الإشاعات تلك [89]. غير أن المثير للانتباه هنا أنه على العكس تماما من حرص سلطات الحماية على دفع محمد الحبيب باي إلى إتمام الزيارة رغم سعيه إلى التراجع عنها في 1926، فإن نفس السلطات سلكت مسلكا أكثر تفهما إزاء تراجع الأمين باي: لقد كانت المنصفية من القوة بما كان يستوجب عدم تغذيتها بإثارة تناقض مع الحليف الوحيد في ساحة معادية، كما أن قبول اعتذار الأمين باي بصدر رحب يحقق الهدف المركزي للسياسة الأهلية في هذه الفترة وهو تحسين صورة الأمين باي في نظر رعاياه وعدم تحميله عبء إهانات إضافية تزيد مكانته هشاشة.

وهكذا فإن السلطات الفرنسية التي سعت من خلال تنظيم هذه الزيارات إلى خدمة أهداف سياستها الأهلية كانت شاهدا على فقدان هذه الأداة شيئا فشيئا نجاعتها خاصة غداة الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تطرأ تحولات عميقة على الرأي العام الأهلي تحت وطأة أزمة الشرعية التي فجرها عزل المنصف باي ونفيه من قبل سلطات الحماية. ولعل الرابط بين الظاهرتين يكمن بوضوح في أن مسألة الشرعية (شرعية الباي الجالس على العرش وشرعية النمط السياسي الذي يرمز إليه وبالتالي شرعية العلاقة التونسية الفرنسية) هو المنبع الذي كانت ترتوي منه السياسة الأهلية. فهذه السياسة بوصفها ترمز إلى مسعى الحماية لبناء شرعية لا تقوم فقط على الوسائل الزجرية بل تستند إلى حد أدنى من الرضى لدى الأهالي والنخب المسيرة لهم، وهو ما يمر حتما عبر توظيف المؤسسات القائمة وخاصة المؤسسة الحسينية، قد مست بأهم أساس كانت تستند إليه عندما أقدمت على عزل المنصف باي. لقد تصادف ذلك مع ظاهرة جديدة سجلت تماهيا شعبيا واضحا مع الباي المنصف بما جدد

89) ويكمن الحرج في أن الأمين الباي إذا ما أتم الزيارة يكون قد قبل منع السلطات الفرنسية له من زيارة ابن عمه المنصف المنفي في مدينة بو Pau. وهذا لم يكن مطروحا في 1945 حيث كان المنصف باي لا يزال في تنس. أنظر ذلك في **وثائق الإقامة العامة**، صندوق 1986، ملف 1، ورقة 271، المقيم العام إلى وزير الخارجية، جوان 1946.

شرعية العرش الحسيني، وبدا وكأن العرش والشعب متفقان على معنى معين للشرعية السياسية. ومن هنا فإن عملية العزل تأخذ كل معناها السياسي: إنها تشكل رد فعل نظام الهيمنة الاستعماري على انبعاث مفاهيم ظل منذ انتصابه بالبلاد يحاربها ويعمل على وأدها. فقد بدا أن كل نظام الشرعية المزيفة التي حاول بناءها من خلال سياسته الأهلية (وما زيارات البايات إلى فرنسا سوى أداة من أدواتها) مهدد بالانهيار. وهكذا فقد كانت عملية العزل محاولة إنقاذ للبناء الرمزي الذي سعت الحماية إلى بنائه طيلة أكثر من نصف قرن، غير أنها لن تكون عملية ناجحة لأنها قضت على أسسها من حيث أرادت إنقاذها. ذلك ما يفسر فشل برنامج زيارة الأمين باي الثانية إلى فرنسا، وهو فشل يرمز في نظرنا إلى فشل وانهيار كامل السياسة الأهلية لنظام الحماية، بمختلف تمثلاتها، مع نهاية عقد الأربعينات.